20. هـ. روبنسون، ترجمة محبات ألشرابي، جغرافية السياحة، الجزء الأول، دار المعارف، سنة 1985.
21. وزارة السياحة، تقرير عن أعداد السائحين الوافدين إلى مصر خلال الفترة من سنة 1982 إلى سنة 2002، الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، القاهرة، تقرير غير منشور.
22. ----------، بيان إحصائي بعدد النزلاء والليالي السياحية في الفنادق والقرى السياحية خلال شهر ديسمبر عامي 2000، 2001، الهيئة العامة للتنشيط السياحي، مكتب مدينة الأقصر، سنة 2003.
23. A.R.E, Ministry of Tourism, Egypt Tourism in figures Information and Computer Center, Cairo 2001.
24. ---------- Luxor 2002, Egypt, Tourist Authority, 2002.
25. ---------- East Bank Map and West Bank Map, Egyptian, Tourist Authority 2003.
26. Banister, D., Transport and Urban Development, and Spon, London, 1995.
27. Bennech, G., Environment Consequences of Different Patterns of Urbanization in Population Environment, United Nation, New York.1994.
28. Jons, E., Towns and Cities, Oxford University Press, London, 1970
29. Martin, I.G., Political Geography, John Wiley and Sons Inc, New York, 1996.
30. Romer, J., Geoproject Luxor City map including Karnak and western Thebes, Geoprojects, Beirut, Lebanon.
31. Patter, R.B., and Salau, A.T., Cities and Development in the Third World, Manscell, London, 1990.
32. United Nation, United Nation Development Report 2001, New York, 2001.
33. Whit, G.P., and Senior, M.L., Transport. Geography, Longman, London 1993.

* * *

الأسواق الشعبية في منطقة أبها الحضرية
" دراسة فى الجغرافية الاقتصادية "

د. مسعد السيد أحمد بحيرى

الملخص :

الأسواق الشعبية ليست ظاهرة من بقايا الماضي، بل يستند وجودها على توافر بعض الضروريات الاقتصادية التى تتطلب مثل هذا النمط الدوري من التسويق؛ ويرجح ذلك استمرار نشاطها رغم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدها إقليم عسير بصورة عامة، ومنطقة أبها الحضرية بصورة خاصة.

وقد استهدف البحث الوقوف على ظروف نشأة وتطور هذا النمط من الأسواق وكذلك التغيرات التى طرأت عليها، ومدى قدرتها على الاستمرارية فى اداء دورها الوظيفي، وتقييم الدور الحكومي الذي تبذله حكومة المملكة للنهوض بتلك الأسواق كأداة للجذب السياحي.

أوضحت الدراسة أن خريطة الأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية ،شهدت تغيرات تناولت مواضعها، ومورفولوجيتها، ودوريتها، وتركيبها السلعى. كما أتاح النظام الدوري لها، نوعا من التكامل الاقتصادي رغم توزيعها العشوائي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الحكومي؛ بزيادة الاهتمام ببقية الأسواق الشعبية – كظاهرة تاريخية وعنصر تراث – بتخطيطها وتجهيزها بالخدمات، على غرار تجربة سوق الثلاثاء الشعبى بمدينة أبها.

مقدمة :

يتسم النطاق الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية والذي يشغله إقليم عسير، بانتشار هذا النمط من الأسواق الأسبوعية الشعبية[1] – إضافة إلى الأسواق الأسبوعية المتخصصة – والتى تتخذ أسماءها من أسماء أيام الأسبوع، والتي جاءت نتاج لعوامل عدة لعل أهمها خصائص البيئة الطبيعية، والظروف التاريخية، والتراث الحضاري للمنطقة،وكذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

وكان أهم ما يميز التركيب السلعي لهذه الأسواق، تلك السلع المحلية المتنوعة مثل المصنوعات الجلدية والمفروشات والثياب العسيرية والتحف والحلي، ولوازم المنزل ولوازم الحرث الخشبية والحديدية، والفواكه الموسمية والسمن والعسل البلدي بالإضافة إلي الحيوانات والذرة والقمح والشعير (عبد الله سالم، 1996، ص321). وتضمن التقسيم الداخلي لهذه الأسواق ركناً خاصاً بالنساء لبيع وشراء كل ما تحتاجه المرأة – من أطياب وبخور وملابس وغيرها –.

---

* المدرس بقسم الجغرافية – كلية الآداب بينها

(1) المقصود بالأسواق الأسبوعية الشعبية في هذه الدراسة، تلك الأسواق الأسبوعية قديمة النشأة، والتي ترتبط بالتراث الشعبي والمتعارف عليها بين سكان عسير، تمييزاً لها عن الأسواق الأسبوعية المتخصصة حديثة النشأة، مثل أسواق الحيوانات، الفحم، الحطب، والأعلاف، الأسماك والحراج (وهى الأسواق المتخصصة ببيع السلع والأثاث المنزلي المستخدم بصورة أساسية، إضافة إلى بعض السلع الجديدة).

أما عن الجانب الأمني لهذه الأسواق ،فكل قبيلة تقوم بحماية سوقها من أي مشاكل تحدث فيه، وتحلها ولو دعا الأمر للتدخل بحلها باستخدام السلاح، ولا يقتصر دور الأسواق الشعبية علي عملية التسوق، بل لها دور اجتماعي حيث كان رواد هذه الأسواق يتبادلون أخبار القبائل ومواعيد هطول الأمطار، ومن خلالها تعلن الأخبار الحكومية وتبث الدعوة لحث الناس علي الطاعات.

ومع التغيرات الجوهرية التي شهدها إقليم عسير في الوقت الحاضر – بفعل الطفرة البترولية –، على الصعيد الإداري والاقتصادي والاجتماعي؛ والتى ألقت بظلالها على الأسواق الدورية كظاهرة جغرافية بالإقليم. جاء اختيار منطقة أبها الحضرية كنموذج تطبيقي لهذه المنطقة، لكونها لم تحظ بالدراسة الجغرافية الكافية – مقارنة بما تم فى إمارتي الباحة و جازان – . إذ جاءت دراستها ضمن اثنين من الدراسات العامة للأسواق الدورية فى إقليم عسير، أولاها ترجع إلى عام 1977م (دراسة المنصورى) – والتى تناولت التوزيع الجغرافي للأسواق وأنماطها بإقليم جنوب غرب المملكة والعوامل المؤثرة فيها –.

والثانية (دراسة أرباب) لعام 1997م والتي ركزت على دراسة مفهوم الأسواق الدورية ووظائفها، وتاريخها بإقليم شبه جزيرة العرب وفى منطقة عسير، ثم دراسة جغرافية الأسواق فى منطقة عسير وتأثيرها كأداة جذب للسياحة والتنمية.

ومن هنا جاءت مبررات القيام بهذا البحث الذي يهدف إلي الوقوف علي الظروف العامة التي أدت إلي بروز هذا النمط من الأسواق الشعبية الأسبوعية وتطورها خاصة في منطقة عسير. والإجابة

علي عدة تساؤلات لعل أهمها: هل يأخذ توزيع هذه الأسواق نمطا مكانيا منتظما ؟، أم أن للقرارات الشخصية والظروف البيئية دورها فى إحداث أنماط مكانية مختلفة؟. وما طبيعة التوزيع الزمني لأوقات انعقاد الأسواق والعوامل المؤثرة فيها ؟. ما هي التغيرات التي طرأت علي تلك الأسواق سواء من حيث تركيبها السلعي، والتركيب النوعي والعمري للمترددين عليها ؟.

كما تهدف الدراسة أيضا إلى التعرف على مدي قدرة هذه الأسواق علي الاستمرارية في أداء دورها الوظيفي في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت ولا تزال تمر بها مناطق هذه الأسواق، حيث التوسع الرأسي والأفقي للأسواق والمراكز التجارية المتخصصة ؟، تقييم الدور الحكومي الذي تبذله حكومة المملكة العربية السعودية للنهوض بتلك الأسواق ؟ وما الدور الذي يمكن أن تقدمه الأسواق الشعبية في مجال التنمية الاقتصادية وخاصة في جذب السياحة التي تتركز حالياً في منطقة أبها الحضرية ؟.

منهج وأسلوب الدراسة :

لتحقيق تلك الأهداف، اتخذ الباحث من منطقة أبها الحضرية إطاراً مكانياً للدراسة بصورة عامة، ولسوق الثلاثاء الشعبي بمدينة أبها للدراسة التفصيلية التطبيقية بصورة خاصة، – لما تحظى به هذه المنطقة من خطط التنمية البشرية والاقتصادية علي مستوي إقليم عسير– . واستلزم ذلك المزج بين المنهج الإقليمي والمنهج الموضوعي، كذلك الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع بعض الحقائق المتعلقة بنشأة الأسواق الشعبية والتغيرات التى طرأت عليها عبر الزمن، إضافة إلى المنهج الاستقرائي من خلال فحص واقع ظاهرة الأسواق الشعبية على مستوى منطقة أبها الحضرية، ومنهج دراسة الحالة من خلال الدراسة التفصيلية التطبيقية لسوق الثلاثاء الشعبي بمدينة أبها. إضافة إلى الاستعانة ببعض الأساليب لعل أهمها : أسلوب الدراسة الميدانية، من خلال تنفيذ استمارات الاستبانة[1] – التى تشكل المصدر الرئيسي لمادة البحث –، وأسلوب المعالجة الإحصائية فى تحليل البيانات الرقمية وترجمتها كارتوجرافيا لمجموعة من الخرائط والرسوم البيانية .

كما تمت الاستعانة بالعديد من المصادر المنشورة وغير المنشورة، وبعض المراجع الجغرافية والمجلات والدوريات العلمية العربية والأجنبية التى تخدم البحث. إضافة إلي بعض الصور الفوتوغرافية التى أفادت فى توضيح جوانب من العلاقات المكانية بسوق الثلاثاء الشعبي بمدينة أبها.

ويتناول البحث بالدراسة والتحليل النقاط الرئيسية التالية :

المبحث الأول ويتناول بالدراسة: نشأة وتطور الأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية. **ويتناول المبحث الثاني:** الخصائص المكانية والزمنية للصورة التوزيعية للأسواق الشعبية. **أما المبحث الثالث:** فقد اختص بالدراسة التفصيلية لسوق الثلاثاء الشعبي بمدينة أبها، والتى تضمنت الملامح العامة للمدينة، وتطور موضع السوق وتركيبه السلعي ومجال نفوذه النظري والفعلي، والعوامل المؤثرة فيه وكذلك الملامح العامة لفئات المترددين على السوق.

المبحث الأول :
نشأة وتطور الأسواق الشعبية في منطقة أبها الحضرية :

تقع منطقة أبها الحضرية ضمن إمارة منطقة عسير علي مرتفعات جبال السروات، وعلي ارتفاع يبلغ 2200 متراً فوق سطح البحر (شكل 1)، وتشتمل علي أجزاء من إمارة أبها وأجزاء من محافظتي خميس مشيط وأحد رفيدة: حيث تضم من أبها مراكز: السودة، وطبب وسلطان وبعض أجزاء من مركزي أبها والشعف، بينما تضم من محافظة خميس مشيط مركز خميس مشيط وبعض أجزاء من مركز تندحة، في حين تضم من محافظة أحد رفيدة مركزي أحد رفيدة والواديين وبعض التجمعات العمرانية التابعة لمركز الفرعيين[2].

لذا تتألف منطقة أبها الحضرية من تجمعات حضرية تمثلها المدن الثلاث أبها ، خميس مشيط وأحد رفيدة، يتركز بها نحو 78.4% من جملة سكانها (المخطط الهيكلي لأبها الحضرية، 1417هـ – 1997م، ص ص 83–85) – نظراً لما تتمتع به من إمكانات اقتصادية واجتماعية – بالإضافة إلي نحو 340 تجمعاً قروياً (تتسم بصغر حجمها السكاني)، نشأت إما اعتماداً علي سقوط مياه الأمطار في المرتفعات، أو اعتماداً علي الأودية خاصة في المناطق الشمالية الشرقية من أبها الحضرية.

---

(1) تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الأسبوعين الثاني و الرابع من شهر ربيع الأول لعام 1423 هـ (2002م)، وبلغ عدد الاستمارات الصالحة نحو 78 استمارة من جملة 85 استمارة للبائعين، و92 استمارة من جملة 100استمارة للمتسوقين.

(2) تم تغيير التكوين الإداري بالمملكة في 1414/7/2هـ – 1994م. والذي يقضي بتنظيم مناطق المملكة ومقر إدارة كل منطقة، حيث تتكون كل منطقة إدارياً من إمارة واحدة هي الحاضرة، وعدد من المحافظات فئة (أ) ومحافظات فئة (ب)، والمراكز فئة (أ) والمراكز فئة (ب). تم التقسيم إلي فئة أ، ب وفقا لاعتبارات منها الخلفية التاريخية والتراث الحضاري، وعلي ضوء عاملي التجانس والتكامل من حيث توزيع السكان واستخدامات الأرض والأنشطة الاقتصادية وظروف البيئة وطرق المواصلات. المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة الداخلية، إدارة منطقة عسير، الأمانة العامة لمجلس منطقة عسير، نظام المناطق واللائحة التنفيذية، 1414هـ _ ص ص 17_ 22.

تتسم الأسواق الدورية كظاهرة جغرافية بالانتشار في كثير من مناطق العالم وخاصة في الدول النامية التي تسود بها ظروف اقتصادية واجتماعية وسكانية معينة، فسيادة نمط الزراعة المعاشية (Skinner, I, 1964, p. 11)، وانخفاض الكثافة السكانية في بعض المناطق (Bromley, R.J., 1971, p. 129)، أو الرغبة في إشباع حاجات التبادل التجاري بين الأقاليم المتباينة في الإنتاج (Eighmy, T.H., 1972, p.300)، وضعف القوة الشرائية لدي السكان (Berry, Brian J.L.,1987. p. 393)؛ كانت من أهم أسباب قيام نظام الأسواق الدورية، كما أن التنافس بين القبائل ورغبة كل قبيلة في إنشاء سوق خاص بها، كما أوضحته دراسة كل من (المنصورى) للأسواق الدورية في منطقة عسير (Mansory, 1977, pp. 50-51)، و(الزهراني) للأسواق في إمارة الباحة (عبد الله سالم، 1404هـ/ 1984م، ص ص100–103)، تجعل للأسباب الاجتماعية دوراً هاماً في تفسير بقاء بعض الأسواق بالرغم من ضعف العوامل الاقتصادية التي أدت إلي ظهورها سابقا (Bromley, R.J., 1975, pp. 530-537).

ورغم أن كل بيئة تصبغ أسواقها بصبغتها الخاصة،إلا أن الأسواق كظاهرة جغرافية تشترك في العديد من السمات والوظائف، فالدورية سمة أساسية حيث التقاء الباعة والمتسوقين بصورة دورية في أماكن معينة (غالباً مناطق مفتوحة) وفقاً لترتيب زمني معلوم لكل الأطراف، قد يكون أسبوعياً كما هو

الحال في الدول الإسلامية، أو كل يومين أو عدد من الأيام تساوى مضاعفات هذا الرقم، (Eighmy, T.H., 1972, p. 301) كما في غرب نيجيريا.

لقد نشأت الأسواق الدورية الأسبوعية في منطقة أبها الحضرية، في ظل نظام قبائلي شأنها في ذلك شأن كل الأسواق الأسبوعية في الإقليم الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية، بل في شبه الجزيرة العربية كما هو الحال في اليمن، لذا فإنه من المتوقع أن تحرص كل قبيلة علي إنشاء سوق علي بقعة من أراضيها تتوافر فيها شروط معينة كسهولة الدفاع عن السوق في حالة تعرضه لهجوم، وفي الوقت نفسه سهولة وصول المترددين إليه. وكان ظهور الدور القبلي السياسي والاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، في ظل غياب سلطة سياسية قوية تجمع هذه القبائل تحت مظلة سياسية موحدة، ولم تظهر مثل هذه القوة السياسية الموحدة إلا بعد توحيد المملكة العربية السعودية علي يد الملك عبد العزيز آل سعود– رحمه الله –، ولاشك أن الدور القبلي كان طبيعياً مع غياب الدور البديل الأكثر شمولية (عبد الله سالم الزهراني، مجلة تجارة الباحة، 1416هـ 1996م، ص12).

ويبلغ عدد الأسواق الشعبية القائمة بمنطقة أبها الحضرية في الوقت الحاضر سبعة أسواق تعقد على مدار أيام الأسبوع، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، والتي تشكل نحو 12% من جملة الأسواق الأسبوعية القائمة بمنطقة عسير والبالغ عددها 58 سوقاً (محمد أرباب، 1417هـ .1997م، ص ص25–29).

وجدير بالذكر أن الغالبية العظمي من الأسواق الشعبية الحالية في منطقة أبها الحضرية كانت موجودة في الفترة التي سبقت العهد السعودي أي قبل عام 1351هـ/1932م. ويتضح ذلك من خلال وثائق بعض الأسواق وما ذكر في كتب التراث. وعليه يمكن تقسيم مراحل تطور الأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية إلي أربع مراحل علي النحو التالي:

جدول (1) : الأسواق الأسبوعية الشعبية في منطقة أبها الحضرية عام 2002م.

السوق	يوم انعقاده	المركز	المحافظة
سبت بن رزام	السبت	طبب	أبها
أحد رفيدة	الأحد	أحد رفيدة	أحد رفيدة
اثنين بن حموض	الاثنين	الشعف	أبها
ثلاثاء أبها	الثلاثاء	أبها	أبها
ربوع آل يزيد	الأربعاء	الشعف	أبها
خميس مشيط	الخميس	خميس مشيط	خميس مشيط
جمعة الواديين	الجمعة	الواديين	أحد رفيدة

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية.

شكل (1) : التقسيم الإدارى لإقليم عسير.

المرحلة الأولى :

وهى المرحلة التي سبقت العهد السعودي (ما قبل 1932م). وتضم أسواق هذه المرحلة خمسة أسواق (تشكل نحو 71.4% من الأسواق القائمة بمنطقة أبها الحضرية)، هي أ سواق خميس مشيط، ثلاثاء أبها، سبت بن رزام، اثنين بن حموض، وأحد رفيدة، حيث ذكرت بعض الدراسات (علي إبراهيم ناصر، 1417، جزء2، ص631) أن سوق خميس مشيط ينسب إلي آل مشيط – لتكفلهم بحمايته من أعمال القتل والفتن والاعتداءات – منذ تولي مشيط بن سالم إمرته عام 1183هـ. وقد كان قديماً عبارة عن مباني طينية ومظلات خسفية، أما حديثا فهو مباني حديثة منسقة، وذكر أيضاً (ص341) أن الثلاثاء : علي اسم اليوم المعروف: سوق عسير الرئيسي وكان يسمي (قديماً) سوق بن مدحان (والذي يعقد حاليا وسط مدينة أبها ويحمل اسم ثلاثاء أبها) ويتوافد إليه الناس من منطقة عسير، أي أن السوق كان موجوداً قبل نشأة مدينة أبها التي لا يتجاوز عمرها المائتي عام (هاشم النعمى 1384هـ، ص ص

6–10). حيث كان سوق بن مدحان يعقد في قرية مناظر – وهي أصل المدينة القديمة – والنواة التي تكونت منها (فؤاد حمزة، 1951م، ص116).

أما سوق سبت بن رزام ببلاد مالك فتعتبر الوثيقة المؤرخة بتاريخ 21محرم 1300هـ/ 1882م، من أقدم الوثائق المكتوبة عن السوق[1] (بني رزام: الأرض . الإنسان . السوق، 1410، ص11). وجاء ذكر سوق اثنين بن حموض ضمن قائمة الأسواق الأسبوعية القائمة في منطقة عسير في عام 1353هـ (فؤاد حمزة، 1951م، ص ص 116–132). كما يذكر أن مدينة تاريخية اندثرت الآن هي (جرش) في أحد رفيدة الحالية كانت محطة علي الطريق بين الحضارات القديمة وحضارات البحر المتوسط وبلاد الرافدين، ويرجع اسم المدينة إلي سوقها الأسبوعي الذي يعقد يوم الأحد وكانت تحميه قبيلة رفيدة، ولذلك أضيف إليه اسم القبيلة (رفيدة) فعرفت باسم أحد رفيدة (هاشم النعمى، 1390هـ/1970م، ص ص 6–10).

المرحلة الثانية :

وتتزامن هذه المرحلة مع بداية العهد السعودي وتمتد حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين (من عام 1932م – وحتى عام 1950م). ورغم التطورات التي شهدتها البني الهيكلية والأساسية لمعظم أقاليم المملكة، خلال هذه المرحلة؛ إلا أن منطقة عسير ظلت منعزلة بحكم موقعها الجغرافي وظروفها التضاريسية الوعرة، وعليه ظلت أسواق منطقة أبها الحضرية علي حالها القديم في الوظائف ووسائط النقل – شأنها شأن أسواق منطقة عسير –، حيث تولي البدو الربط بين الأسواق، كما شهدت هذه المرحلة ظهور اثنين من الأسواق هما أربعاء آل يزيد وجمعة الواديين، وقد شكلت أسواق مدينة أبها وظهيرها حلقة اشتملت علي الأسواق السبعة السابق ذكرها (محمد أرباب، 1997، ص21).

---

(1) الوثيقة صادرة من متصرف لواء عسير تطالب بني رزام وأشقائهم من بني مالك الشامية لدفع تعويض للصبي المشولي الذي اَعْتدي عليه سُلب ونُهب وهو في طريقه إلي سوق سبت بني رزام .

المرحلة الثالثة :

وتشغل هذه المرحلة الفترة الممتدة من بداية النصف الثاني من القرن العشرين وحتى عام 1970م. يطلق علي هذه المرحلة العصر الذهبي للأسواق العسيرية، حيث شهدت هذه الفترة انفتاحاً ملحوظاً لأسواق عسير علي الأقاليم المجاورة مع انتشار استخدام النقود – في البيع والشراء بدلا من المقايضة – واستتباب الأمن وخاصة في إقليم مدينة أبها الأكثر أمناً واستقراراً، والذي أحتفظ بنشاط أسواقه السبعة القائمة.

المرحلة الرابعة :

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية السبعينيات من القرن العشرين وتمتد حتى الوقت الحاضر (2002م). وقد شهدت هذه المرحلة الكثير من المتغيرات على الصعيد الإداري والاقتصادي والاجتماعي؛ ألقت بظلالها علي أسواق عسير بصورة عامة، وأبها الحضرية بصورة خاصة، وتزامن ذلك مع بداية الخطة الخمسية الأولي بالمملكة (1970 – 1975م) وبدء الطفرة الاقتصادية الكبرى عقب حرب أكتوبر 1973م والارتفاع المفاجئ لأسعار البترول.

ويعد من أبرز ملامح هذه المرحلة ربط الإقليم بالشبكة الوطنية للطرق؛ مما أدي إلي مرونة في حركة السلع والأفراد بين أسواق الإقليم والأقاليم المجاورة ، عبر شبكة الطرق المرصوفة بدرجاتها المختلفة؛ الأمر الذي أحدث ليس فقط تفوقاً في الوظيفة الاقتصادية للأسواق علي الوظائف الأخرى، بل تعداه إلي اختزال عدد كبير من الأسواق، حيث تقلصت أسواق عسير إلي – نحو الثلث تقريباً – 58 سوقا (محمد أرباب، 1997، ص25)، وتراجعت الأسواق الشعبية بأبها الحضرية إلي ستة أسواق بعد أن توقف العمل بسوق سبت بني رزام مع بداية هذه المرحلة[1]، بسبب المرونة التى أحدثتها شبكات الطرق، إضافة إلى موقع قرية بنى رزام على الطريق الرئيسي أبها – الطائف، وعلى مسافة تقدر بنحو 15 كيلومترا من سوق ثلاثاء أبها.

كما شهدت أسواق هذه المرحلة اختلالاً في ميزان المركب السلعي لصالح السلع المستوردة، بعد انفتاح الريف والتطور الحضري الذي شهدته المنطقة، وقد ساعد علي ذلك هجر الحرفيين صناعتهم اليدوية – التي كانت تمثل المكون السلعي الرئيسي للسوق الشعبي – سعياً وراء فرص التعليم والعمل بالوظائف الحكومية؛ التى اتسعت مجالاتها بعد استثمار عائدات البترول.

وتمخضت السنوات العشر الأخيرة من هذه المرحلة عن تغيرات لها أكبر الأثر علي خريطة الأسواق في منطقة أبها الحضرية، إذ تناولت مواضع الأسواق الشعبية القائمة ومورفولوجيتها ودوريتها، حيث انتقلت الأسواق من مواضعها أكثر من مرة ليستقر بعضها داخل الكتلة السكنية أو خارج التجمعات العمرانية، أو علي أطرافها بامتداد شبكة الطرق التى تسهم في مرونة حركة المترددين على الأسواق. ولتأخذ نسقاً حديثاً من حيث الشكل والتقسيم الداخلي ومادة البناء، ليواكب ذلك الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي المستويين الإقليمي والمحلي، التي تهدف إليها حكومة المملكة مع تلبية وتوفير احتياجات المواطنين اللازمة للشئون المعيشية، وهو ما أسفر عنه تحول مواضع بعض هذه الأسواق إلي سوق يومية دائمة، مع الاحتفاظ بقمة النشاط التسويقي لها يوم الانعقاد الأسبوعي للسوق القديم المتعارف عليه لدي الناس.

---

(1) تم إعادة السوق للعمل مرة ثانية عام 1988 بناء علي توجيهات الأمير خالد الفيصل، لدعم الأسواق الشعبية بمنطقة عسير.

ويضاف إلي ذلك ظهور نمط جديد من الأسواق اليومية الدائمة، والتي يتخصص كل منها في نوعية معينة من السلع والبضائع التي يكتسب منها كل سوق مسماه. وتجدر الإشارة إلي أن بعض أسواق هذا النمط تتسم بالدورية إلي جانب النشاط اليومي (شكل 2)، ويتمثل ذلك في كل من أسواق *الفحم* والأغنام والحراج بمدينة خميس مشيط، حيث النشاط التسويقي المكثف للمترددين علي هذه الأسواق من بعد صلاة الظهر إلي الغروب خلال يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع. أما نظيرتها في مدينة أبها فيقتصر نشاطها الدوري علي يوم واحد فقط هو الثلاثاء لكل من سوقى الأغنام والفحم، ويوم الجمعة لسوق الحراج.

شكل (2) : التوزيع الجغرافى للأسواق بمراكز أبها الحضرية.

ويلاحظ مما سبق تركز هذا النمط من الأسواق اليومية المتخصصة بمنطقة أبها الحضرية بكل من مدينتي أبها وخميس مشيط _ حيث الثقل السكاني فيهما _ وافتقار مدينة أحد رفيدة إلي هذه النوعية من الأسواق المتخصصة ، وهو ما يعطي الأهمية لبقية الأسواق الشعبية في منطقة أبها الحضرية ، لتقوم بتوفير الاحتياجات المتنوعة للسكان في أقاليمها التسويقية خلال يوم انعقادها الأسبوعي ، كما أنه يتيح الفرصة لنشاط فئة متخصصة من الباعة المتجولين الذين يلعبون دوراً مهماً في حركة نقل السلع من هذه الأسواق (Gormsen, 1985, pp. 122-123; Hollier, 1990, pp. 59-60; Ghosh, 1981, p. 478).

ونظرا لما تحظى به مدينة أبها من ثقل إداري لإمارة منطقة عسير ومدينة خميس مشيط كمركز تجاري للمنطقة، فقد تركزت فيهما العديد من الأسواق المركزية الكبرى والمؤسسات والمحال التجارية التي

تمد خدمتها ليس فقط لسكان منطقة أبها الحضرية، بل يمتد دورها الوظيفي علي مستوي منطقة عسير ككل، نظرا لما تتميز به من تنوع سلعي ،وساعات انعقاد اكثر – تمتد إلى ساعات متأخرة من الليل يوميا –، وهو ما يجعل هذه الأسواق تؤدى دورا مكملا أحيانا ومنافسا أحيانا أخرى للأسواق الشعبية وخاصة في بعض السلع الحضرية الحديثة (كالأدوات المنزلية والمنظفات)، ولكنها تفتقر إلى بعض السلع التراثية واليدوية والغذائية التى تتميز بها الأسواق الشعبية، مثل المنتجات العسيرية اليدوية وعسل النحل الجبلي والسمن البلدي والنباتات والأعشاب الطبية.

المبحث الثاني :

الخصائص المكانية والزمنية لتوزيع الأسواق الشعبية :

أ- الخصائص المكانية :

يتوقف قيام أي سوق دوري ومدي نجاحه علي ما يتوافر له من مزايا بيئية يرتبط جانب منها بالموضع (SITE) الذي يقوم عليه السوق – وما تقدمه الظروف البيئية الطبيعية والبشرية من مقومات للثروة الزراعية والرعوية، وتوافر حجم سكاني كبير ومكان مناسب لإقامة موقع السوق – والجانب الآخر يرتبط بالموقع (SITUATION) والمزايا الموقعية المرتبطة بتسهيلات النقل وإمكانية الوصول بين شبكة الأسواق بسهولة، ومدي ارتباط موقع السوق بشبكة الطرق وتنوعها والوقوع في منطقة مركزية. هذا بالإضافة إلي موقع السوق نفسه بالنسبة إلي مواقع الأسواق الأخرى، وقدرته علي اجتذاب حركة تدفق السلع والرواد أكثر من غيره.

وتتخذ طبيعة العلاقة بين مواقع الأسواق الشعبية بالمراكز العمرانية بمنطقة أبها الحضرية صوراً متعددة، جاءت إما نتاجاً لظروف نشأتها خلال مراحلها الأولي، أو تنفيذاً للسياسة الحكومية تمشياً مع الخطط التنموية والسكانية للمنطقة، حيث ارتبط نحو ما يفوق خمسي أسواق منطقة أبها الحضرية (خلال المراحل الأولى لنشأتها) بداخل الكتلة السكنية للمدن الثلاث الرئيسية الحالية، خميس مشيط، أبها وأحد رفيدة . – ويتفق ذلك مع كل من وجهة النظر الاقتصادية التى ترجح وجود علاقة إيجابية بين أحجام المراكز العمرانية وأحجام الأسواق الدورية التي تعقد فيها، والجغرافية التى ترى أن لمركزية المركز العمراني علاقة قوية بحجم السوق الذي يقام فيه، بغض النظر عن حجم المركز نفسه – حيث كان للموقع المتوسط وسهولة الوصول والحجم السكاني الكبير؛ دوره في اجتذاب الأسواق الدورية ذات الأحجام الكبيرة خاصة مدينتي خميس مشيط وأبها.

وقد أسفرت السياسة الحكومية الهادفة إلي تنظيم الأسواق وتوطينها خارج الكتلة السكنية القديمة، عن تغيير مواضع بعض الأسواق، كما هو الحال للسوق الشعبي لمدينة خميس مشيط الذي انتقل إلي شمال المدينة؛ نظراً للتوسع العمراني الذي شهدته المدينة، استجابة للنمو السكاني المتزايد، حيث يتركز بها نحو 49.2% من جملة سكان منطقة أبها الحضرية.

وعلي الجانب الآخر ارتبطت بقية أسواق منطقة أبها الحضرية ، والمتمثلة فى أسواق سبت بن رزام، واثنين بن حموض،ربوع آل يزيد وجمعة الواديين، منذ نشأتها بمواقع بعيدة نسبيا عن مواقع القرى، شأنها فى ذلك شأن نظيرتها من الأسواق الدورية في المناطق الجبلية، كما هو الحال في اليمن (Schweizer, 1985, pp. 107-121) والمنطقة الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية (Alzahrani, 1989, pp. 33-41) و (Mansory, 1977, pp. 25-29) والتي نشأت بعيدا نسبياً عن

مواقع القري، عند مفترق الطرق أو في الخلاء (مناطق مهجورة إلا في أيام السوق) إما لصعوبة المسالك من ناحية، وصغر أحجام القري وتباعدها من ناحية أخري، أو لتأثير المسئولين المحليين كشيوخ وأمراء القبائل علي مواقع الأسواق الدورية (Alzahrani, 1989, pp. 36-39)، ونفوذ القبائل الجبلية ودورها فى عمليات إنشاء وتغيير مواضع الأسواق حيث يشكل السوق عندهم مظهراً للسيادة السياسية والاقتصادية؛ ودليل ذلك الصراعات القبلية (فايز غراب، 1994، ص 177)، أو التنافس السياسي أو الاجتماعي بين المراكز العمرانية (Bromley, R.J., 1976, pp. 91-122).

ويشكل ذلك النمط من الأسواق التي نشأت بعيدا نسبياً عن مواقع القري، صورة لضعف دور التأثيرات الاقتصادية أمام الظروف الطبيعية والقرارات الشخصية غير الاقتصادية والتى يترتب عليها – غالباً – أن تكون العلاقة ضعيفة أو معدومة بين أحجام الأسواق الدورية وأحجام أو مركزية المراكز العمرانية التي تقام فيها هذه الأسواق ، إضافة إلي وجود أنماط عشوائية لتوزيع الأسواق الدورية، وهي الأنماط التي لا تتأثر في تكوينها بعمليات التنافس الاقتصادي بين الأماكن (محمد بن طاهر اليوسف، 1998، ص13) .

وهذا بالفعل ما تمخضت عنه نتائج دراسة الزهراني (Alzahrani, 1989, pp. 98-99) للأسواق الدورية في منطقة الباحة، ودراستنا لهذه للأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية، كما هو موضح بالجدول رقم (2). والذي يتضح منه أن الأنماط المكانية للأسواق الدورية بمنطقة أبها الحضرية ،تأخذ نمطاً عشوائياً سواء علي مستوي المنطقة ككل – إذ بلغت قيمة مؤشر اقرب المتجاورات 1.17 – أو علي مستوي محافظات منطقة أبها الحضرية، حيث تراوحت قيمة المؤشر ما بين 1.48 في أحد رفيدة، و1.2 في أبها؛ الأمر الذي يعني أن هذه الأنماط عبارة عن نتيجة مكانية لعملية من العمليات التي صاحبته وأثرت فيه ،وأن اختيار موقع أي سوق ،جاء بصورة مستقلة تماماً عن مواقع الأسواق الأخرى بمنطقة أبها الحضرية.

ب– الخصائص الزمنية لتوزيع الأسواق الشعبية:

تتحدد دورية الأسواق وفقاً لعدة عوامل مختلفة ،تأتي العوامل الجغرافية في مقدمتها، وتتفاوت الدورية تبعاً لاختلاف المجتمعات والبيئات وخصائصها، فعلي سبيل المثال لا الحصر، تختلف الدورية من إقليم لاخر في الصين ،حيث توجد أسواق تعقد كل عشرة أيام ،وأسواق كل سبعة أيام، وكل اثني عشر يوماً وكل ستة أيام (Berry, 1967, pp. 95-96).

جدول (2) : تحليل الجار الأقرب للأسواق الدورية بمنطقة أبها الحضرية لعام 2002م مرتبة تنازلياً حسب قيمة الجار الأقرب (*).

البيان / المحافظة	عدد الأسواق	عدد (#) الوصلات	أطوال الوصلات كم	المسافة الفعلية كم	كثافة الأسواق سوق/كم2	المسافة النظرية كم	الجار الأقرب
أحد رفيدة	2	2	18.8	9.4	0.0063	6.33	1.48
خميس مشيط	1	1	18	18	0.0013	13.88	1.29
أبها	4	4	42.4	10.6	0.0033	8.7	1.21
جملة أبها الحضرية	7	7	79.2	11.31			1.17

(*) تم حساب الجار الأقرب بالمعادلة الآتية: الجار الأقرب = المسافة الفعلية ÷ المسافة النظرية.
ويتحقق أقصي تناسق إذا كان الناتج = 2.1491، حيث: متوسط المسافة الفعلية (ف.أ) =مج ف/ن
= مجموع المسافات الفعلية بين أقرب المحلات ÷عدد المسافات
المسافة النظرية = 1÷2√ك حيث ك =عدد الأسواق ÷ المساحة
أنظر: عبد القادر عبد العزيز على، الإحصاء والكمبيوتر فى معالجة البيانات الاجتماعية عامة والجغرافية خاصة، دار الجامعة للطباعة الحديثة ، 1984 ،ص ص 206 –208 .
(#): تتمثل الوصلات فى (أحد رفيدة–الواديين، والواديين–أحد رفيدة) بالنسبة لمحافظة أحد رفيدة، و (بن رزام – أبها، وأبها – بن رزام، بن حموض – آل يزيد، وآل يزيد – بن حموض) بالنسبة لمحافظة أبها.

كذلك الحال تتباين الدورية داخل أوغندة، حيث ينتشر في بعض مناطقها أسواق اليوم الثالث، أو السادس، أو اليوم الرابع، أو اليوم السابع (Fagerland, G., and Smith, 1976, pp. 337-339) وفي المغرب توجد أسواق أسبوعية ونصف أسبوعية، إلي جانب أسواق سنوية تشبه المعارض (Foog, W., 1932, pp. 257-266)، وفى اليمن يمثل اليوم السابع النمط الرئيسي لدورية انعقاد الأسواق (فايز حسن غراب، 1994م، ص 199)، وفى المملكة العربية السعودية فى منطقة الباحة جنوب غرب المملكة، تتصف الأسواق الدورية بانعقادها بصفة أسبوعية، وفى منطقة الاحساء تعقد بصورة أسبوعية ونصف أسبوعية، وهى تتشابه بذلك مع الأسواق المنعقدة فى محافظة القطيف والتي تضم أنماطاً أخرى كالأسواق المنعقدة كل أربعة أيام أو كل ستة أيام فى الأسبوع (نعيمة السبيعى، 2000، ص 129).

وتتشابه دورية الأسواق في منطقة أبها الحضرية مع نظيرتها في بعض محافظات مصرفي كونها تتم في دورة أسبوعية في أيام وأماكن محددة ومعروفة لدي التجار والمترددين علي هذه الأسواق، بل تتميز الأخيرة عنها بأنها تضم إلي جانب الأسواق الأسبوعية، أسواقاً نصف أسبوعية، كما في محافظات الشرقية والغربية والمنوفية والقليوبية، (مسعد بحيري، 1992، ص ص 152–154). وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف تلك الدورية يترتب عليه أن تقل المنافسة بين الأسواق إلي حدها الأدنى، مما يجعلها أكثر ملائمة للأشخاص الذين يرغبون في زيارة العديد من الأسواق (Bromley, R.J., 1971, pp. 124-128). لذا نجد أن نظم الأسواق الدورية تمثل حلا وسطا بين الحاجة إلى تعظيم الطلب إلى أقصى حد، وبين الرغبة فى تقليل المسافة إلى أدنى حد، (فتحي محمد مصيلحى، 2001، ص– 58).

وتشكل الأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية حلقة مقفلة (نظريا) تغطي كل أيام الأسبوع، وحيث تتفق في موعد النشاط اليومي لكل سوق والذي يبدأ عادة بعد صلاة الصبح مباشرة، إلا أنها تختلف في عدد ساعات الانعقاد اليومي، إذ يتوقف النشاط التسويقي قبل صلاة الظهر بالأسواق الثلاثة، سبت بني رزام، واثنين بن حموض وأربعاء آل يزيد، في حين يستمر العمل حتى صلاة المغرب في الأسواق الأربعة الباقية (أحد رفيدة ،ثلاثاء أبها، خميس مشيط، وجمعة الواديين)؛ نظرا للتركز السكاني للمحلات العمرانية لتلك الأسواق وزيادة والنشاط التسويقي.

وتتميز أسواق الفئة الأخيرة عن بقية أسواق منطقة أبها الحضرية، باستمرار العمل بالسوق يومياً كسوق دائمة (من خلال المحلات الثابتة)، مع الاحتفاظ بقمة النشاط التسويقي خلال يوم السوق الأسبوعي القديم المتعارف عليه. ونظراً لمتطلبات الإعداد ليوم السوق فإن بعض الأسواق يبدأ النشاط

الأسبوعي فيه من بعد عصر اليوم الذي يسبق يوم السوق الأسبوعي (كما هو الحال في سوق ثلاثاء أبها)[1] حيث يشهد السوق نشاطاً لعمليات البيع والتي يتحصل بموجبها بعض البائعين المتجولين في السوق علي بضائعهم (من تجار الجملة أو من المنتجين) وإعدادها للعرض في اليوم التالي.

ويشتمل النظام الدوري للأسواق في منطقة أبها الحضرية علي بعض الخصائص التي من شأنها تسهيل عملية تبادل السلع، حيث لا توجد أسواق تتزامن في يوم انعقادها، كما أن عامل المسافة بين الأسواق المتقاربة مكانياً والمتباينة زمانياً، تتيح للباعة المتجولين التردد علي الأسواق التي يتحقق معها أفضل عائد اقتصادي لهم ، وتفادي الأسواق التي تقع علي مسافة بعيدة عن مناطق إقامتهم.

وجدير بالذكر أن العلاقة بين متوسط التباعد وكفاءة الخدمة التسويقية علاقة عكسية، ويصاحب ذلك تباين الأقاليم النظرية والفعلية للأسواق. وقد بلغ متوسط التباعد بين الأسواق الأسبوعية الشعبية بمنطقة أبها الحضرية نحو 20.6كم، الأمر الذي يجعلها أقل من حيث كفاءة الخدمة التسويقية مقارنة بنظيرتها فى كل من محافظة القطيف (1.15 كم) بالمملكة العربية السعودية (نعيمة السبيعى، 2000، ص 109)، ومحافظة حجة (10 كم) باليمن (فايز حسن غراب، 1994م، ص 194)، وكذلك بمحافظات المنوفية، الغربية، القليوبية والشرقية (3.7 – 4.04 – 4.2 – 6.7 كم على الترتيب) بمصر (مسعد بحيرى، 1992، ص 60). وفى المقابل يقل متوسط التباعد بين الأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية عن نظيره لأسواق المغرب، والذي تراوح بين 32، و 48 كم (Mikesell, W. Marvin, 1958, p. 497). وتجدر الإشارة إلى تباين متوسط التباعد من محافظة لأخري بمنطقة أبها الحضرية، كما هو موضح بالجدول رقم (3) والشكل رقم (3).

(1) أنظر المبحث الثالث حيث الدراسة التفصيلية لسوق ثلاثاء أبها الشعبي .

جدول (3) : متوسط التباعد بين الأسواق الأسبوعية الشعبية بمنطقة أبها الحضرية.

البيان / المحافظة	عدد الأسواق	المساحة كم2	المساحة÷ عدد الأسواق	متوسط التباعد كم
أبها	4	1220	305	18.76
أحد رفيدة	2	626	313	19
خميس مشيط	1	828	728	29
جملة أبها الحضرية	7	2574	367.7	20.6

المصدر: المديرية العامة للشئون البلدية والقروية بمنطقة عسير. بيانات غير منشورة عن المساحة، 2002، : نتائج الحصر الميداني للأسواق، النسب والتجميع من حساب الباحث

: تم حساب معادلة التباعد س = 1.0746 $\sqrt{ع}$

ويحقق الثابت 1.0746 افتراضي التباعد في شكل سداسي منتظم.م= المساحة، ع = عدد الأسواق

انظر: صلاح عبد الجابر عيسي، جغرافية العمران الريفي، دراسة تطبيقية علي مركز رشيد، رسالة ماجستير منشورة، النهضة المصرية، القاهرة، 1982، ص105 .

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (3) أن محافظة خميس مشيط تختص بأكبر متوسط للتباعد بين الأسواق الأسبوعية بمنطقة أبها الحضرية؛ ويرجع ذلك لقلة عدد الأسواق بها مع اتساع مساحتها (14.28%، 28.3% من جملتها بأبها الحضرية علي الترتيب).

شكل (3) : متوسط التباعد بين الأسواق بمنطقة أبها الحضرية.

ويلي ذلك محافظتا أبها وأحد رفيدة من حيث كثافة الأسواق الأسبوعية، إذ يقل متوسط التباعد بها عن المتوسط العام بمنطقة أبها الحضرية، ويرجع ذلك لكثرة أعداد الأسواق بالأولي رغم اتساع مساحتها (57.1%، 47.4% علي الترتيب)، وإلي صغر المساحة مقارنة بعدد الأسواق في محافظة أحد رفيدة (24.3%، 28.6 علي الترتيب).

ومما سبق يمكن القول أنه علي الرغم من أن الأنماط المكانية للأسواق الأسبوعية الشعبية بمنطقة أبها الحضرية تأخذ نمطاً عشوائياً، إلا أنه مع تمتع بعض الأسواق بمزايا موقعية، خاصة في ظل التوسع في شق الطرق الحديثة المرصوفة، والتطور في وسائل النقل؛ جعل المسافة إليها أقصر وأقرب من حيث الزمن، كما أتاح النظام الدوري للأسواق توافر نوع من التكامل الاقتصادي ومرونة لحركة التبادل التجاري سواء داخل منطقة أبها الحضرية، أو بينها وبين الأقاليم المجاورة، بهدف تصريف الفائض من الإنتاج المحلي، أو باستقبال السلع المستوردة لتلبية احتياجات المستهلكين من سكانها. وهو ما يعكس أهمية استمرارية هذا النمط من الأسواق الأسبوعية الشعبية في أداء دورها الوظيفي. ويمكن الوقوف علي ذلك بشيء من التفصيل من خلال الدراسة التفصيلية لسوق الثلاثاء الشعبي لمدينة أبها .

المبحث الثالث:

سوق الثلاثاء الشعبي بمدينة أبها :

* الملامح العامة لمدينة أبها :

تتسم مدينة أبها بالثقل الإداري على مستوى إقليم عسير، – رغم حداثة عهدها الذي لا يتجاوز المائتى عام (هاشم النعمى، 1384هـ/1965م، ص 12) –، إذ برز دورها السياسي والحضاري منذ أن أصبحت عاصمة سياسية للأمارة في منطقة عسير عام 1242 هـ ،وتعاظم دورها تدريجيا حتى الوقت الحاضر؛ وساهم في ذلك ما تتميز به المدينة من خصائص عدة لعل أهمها اعتدال مناخها – نظرا لتراوح منسوبها ما بين 2200 – و 2400 مترا فوق مستوى البحر – لفترات طويلة من السنة قد تمتد إلى سبعة اشهر تتمثل في الفترة من شهر إبريل إلى شهر أكتوبر، إذ سجلت متوسطات درجات الحرارة لأعلى شهور العام حرارة بها، وهى يونيو، ويوليو، وأغسطس 23.2، 22.8، 22.4 درجة مئوية، خلال الفترة من1979 – وحتى 1996م (مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، 1997م).

إضافة إلى جمال مناظرها الطبيعية ووفرة المساحات الخضراء وتتوسطها دائرة يقدر نصف قطرها بنحو 30 كم ، تضم مجموعة من أهم المناطق السياحية بإقليم عسير (حيث منتزهات السودة، دلغان، القرعاء، ومنطقتا السحاب، والمحالة)، والتي تستقبل الراغبين في قضاء عطلاتهم والوافدين للسياحة والاصطياف.

وتقع مدينة أبها في جنوب غرب منطقة عسير بصفة خاصة – (على خط طول 30 ، 42ْ شرقا، ودائرة عرض 12 ، 18ْ شمالاً) – وفي الركن الجنوبي الغربي من إقليم جنوب غرب المملكة بصفة عامة. وقد ساهم عامل القرب نسبيا من الحدود اليمنية في ظهور نمط من التسويق الحدودي كان له أثره على المركب السلعي وخصائص التجار المترددين على أسواق منطقة عسير بصورة عامة، وسوق ثلاثاء أبها بصورة خاصة. وحيث أن لموقع المدينة وعلاقاتها المكانية تأثير واضح على علاقتها الوظيفية والوظائف التي تؤديها، وبالتالي على التركيب الوظيفي واستخدامات الأرض بها، حيث يعتمد التركيب الداخلي للمدينة بصفة أساسية على التنظيم المكاني لمناطق الاستخدام المختلفة (Northam, R.M, 1975, p.16).

يضاف إلى ذلك الموقع المتوسط للمدينة بالنسبة لمراكز العمران الرئيسية في إقليم عسير، وللمدن الهامة في إقليم غرب المملكة، وموقعها بالنسبة لشبكة النقل والمواصلات في المنطقة الجنوبية، حيث تتلاقى بها طرق النقل الرئيسية التي تصل شمال المملكة بجنوبها، وشرقها بغربها، مرورا بالمدينة؛ الأمر الذي انعكس على الأهمية الوظيفية للمدينة ليس فقط بإقليم عسير، ولكن في جنوب غرب المملكة بصفة عامة، وتعاظم وتعدد دورها الوظيفي ليس فقط كمركز للخدمات الإدارية في المنطقة، بل كمركز تجاري وسياحي وصناعي، يستأثر بنحو 42.4% من جملة المؤسسات والشركات التجارية والصناعية والسياحية بإقليم عسير (الغرفة التجارية بأبها، الدليل التجاري الصناعي السياحي السنوي، 1421 هـ – 1422 هـ، ص ص 32 – 108).

وقد كان لأهمية موقع المدينة وتوسطها بالنسبة لمراكز العمران الرئيسية بأقاليم عسير وسهولة الوصول إليها، أن احتفظت بمركزيتها الإدارية لمنطقة عسير منذ عام 1242هـ/1826م، حينما وصل الأمير على بن مجثل المغيدي إلى الحكم في عسير واختط أول قلعة حكومية، عرفت بقلعة المفتاحة (غثيان بن جريس، 1997، أبها حاضرة عسير، ص ص 16، 17).

شهدت المدينة تطورا عمرانيا وسكانيا ملحوظا خلال الخمسين سنة الأخيرة، ساهمت فيه الهجرة إليها من داخل المملكة وخارجها والاستقرار بها؛ لتركز الخدمات والأنشطة المتنوعة بالمدينة. وليس أدل على ذلك من زيادة المساحة المبنية للمدينة من 11.5 هكتار عام 1370 هـ/1951م، إلى 328.5 هكتار في بداية عام 1407هـ/1987م، بنسبة زيادة قدرها 2756.5% (عبد الفتاح امام حزين، 1988، ص 8). ثم إلى نحو 3642.5 هكتار عام 1423هـ/2002م (وزارة الشئون البلدية والقروية 1423 هـ).

كما زاد عدد سكان المدينة من 30354 نسمة عام 1394 هـ/1974م، إلى 112316 نسمة عام 1413 هـ/1992م ، بنسبة زيادة قدرها 270 % (التعداد الوطني عامي 1394، 1413 هـ)، وإلى نحو 146636نسمة بمعدل زيادة 30.6 خلال الفترة من عام 1413 إلى 1417هـ (المسح الاجتماعي الاقتصادي، 1996، التقرير الأول، ص 258).

* **تغير موضع السوق :**

تجدر الإشارة إلى تغير موضع السوق أكثر من مرة خلال تاريخه داخل محيط دائرة يقدر نصف قطرها واحد كيلو متر تقريبا (شكل 4)، وكان يطلق عليه سوق بن مدحان نسبة إلى جد عشيرة آل مدحان، الذين كانوا يقطنون حي منظر الذي يعد نواة المدينة القديمة التي تألفت من عدة قرى آنذاك هي الفتاحة، القرى، نعمان، الخشع، شدا، النصب، ومقابل (فؤاد حمزة، 1951، ص 116). ومنذ أوائل القرن الهجري الماضي (1300 هـ) اشتهر باسم سوق الثلاثاء بدلا من سوق بن مدحان، وكان يحيط به حي مناظر من الشرق، – يشغل موقعه الآن جمعية الملك فيصل الخيرية –، وحي البديع من الجهة الشمالية، وأحياء الربوع ونعمان من جهة الشمال وساحة البحار الحالية من الغرب، ومن الجنوب فراغات استخدمت في الآونة الأخيرة مكاتب وأسواقاً تجارية.

وقد استمر نشاط السوق في ذلك الموضع منذ نشأته وحتى التسعينات من القرن الرابع الهجري، حيث تم نقله إلى جنوبي ساحة البحار (الطوبجية)، وبقي هناك عدة سنوات على هيئة فناء فسيح مكشوف، ثم بنيت بنفس أرض السوق أماكن مخصصة لأصحاب السلع، ولجميع الباعة الذين يعملون في السوق، مع تغطية أغلب تلك الأماكن، وافتتح ذلك البناء الحديث الذي يتألف من ثلاثة طوابق في أواخر عام 1406 هـ/1986م، ولم يستمر العمل بالسوق الجديد سوى ثلاث سنوات تقريبا[1]، لعدم تفضيل الباعة، والمتسوقين للبناء الحديث، ورغبتهم في فناء فسيح لا يحده حواجز ولا مبان تجارية، كبقية الأسواق الشعبية في إقليم عسير.

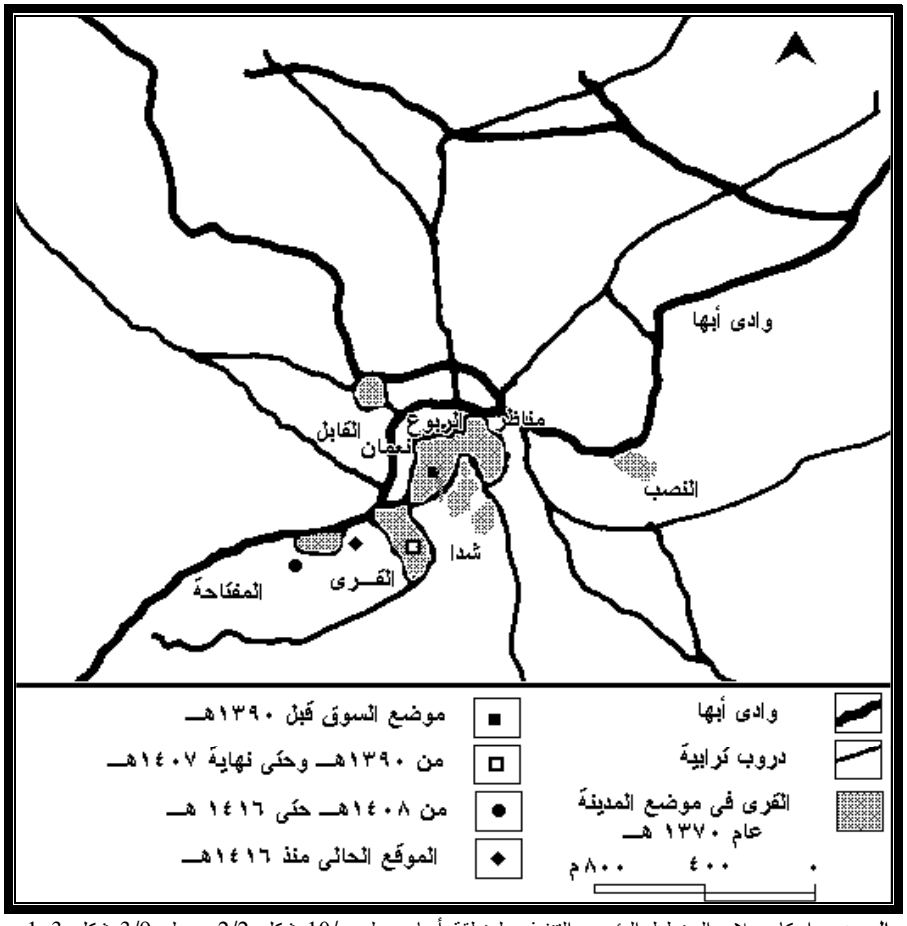

المصدر: اسكان بلان المخطط الرئيسى التنفيذى لمنطقة أبها، مجلد هـ/10 شكل 2/2 ومجلد 3/9 شكل 3-1. ومصدر أسماء القرى وترتيبها فؤاد حمزة فى بلاد عسير، ص ص 116، 117.

شكل (4) : تطور موضع سوق الثلاثاء الشعبى بمدينة أبها.

(1) مازالت مباني السوق مغلقة بدون استخدام حتى الوقت الحاضر .

وعليه تم اختيار مكان مفتوح تملكه هيئة الأوقاف في جنوب غرب قرية المفتاحة، ونقل السوق إلى هناك عام 1408 هـ/1988م. واستمر السوق يعقد أسبوعيا بالمكان الجديد حتى تم تجهيز مكانه الحالي الذي يشغل موضعه الركن الشمالي الشرقي لقرية المفتاحة الأثرية – التي تقع على وادي أبها الجنوبي بغرب المدينة – وإلى الغرب من مباني المجمع الحكومي، وافتتاحه في جمادى الآخر من عام 1416 هـ/1995م (غيثان بن جريس، 1997، ص ص 232 – 233).

* **المساحة والشكل :**

يشغل موضع السوق (المباني وساحات الانتظار الخارجية) مساحة تقدر بنحو 32 ألف متر مربع، تتخذ شكلا مستطيلا يقدر طول كل من ضلعيه الشمالي والجنوبي بنحو 225 مترا، مقابل نحو 142.2 مترا لكل من ضلعيه الشرقي والغربي، تتوسطهما المباني والتجهيزات الخاصة بالسوق، والتي تشغل نحو 46.7% من جملة المساحة ، ويغلب الشكل البيضاوي على بناء السوق، الذي يقدر متوسط طوله 183 مترا، وعرضه نحو 82 مترا، (وزارة الشئون البلدية والقروية، بلدية أبها، قسم المشاريع، 1414 هـ)، إلا أن تصميم مباني ضلعيه الشرقي والغربي تتخذ شكل قوسين متقابلين (صورة رقم 1)، مقارنة بضلعيه الشمالي والجنوبي – المستقيمين والمتوازيين _ شكل رقم (5)، ويشرف الجانب الشرقي للسوق على الشارع العام الذي يخترق غرب المدينة، ويرتبط به الممر الرئيسي للسوق – ومدخله – الموازى لضلعه الجنوبي.

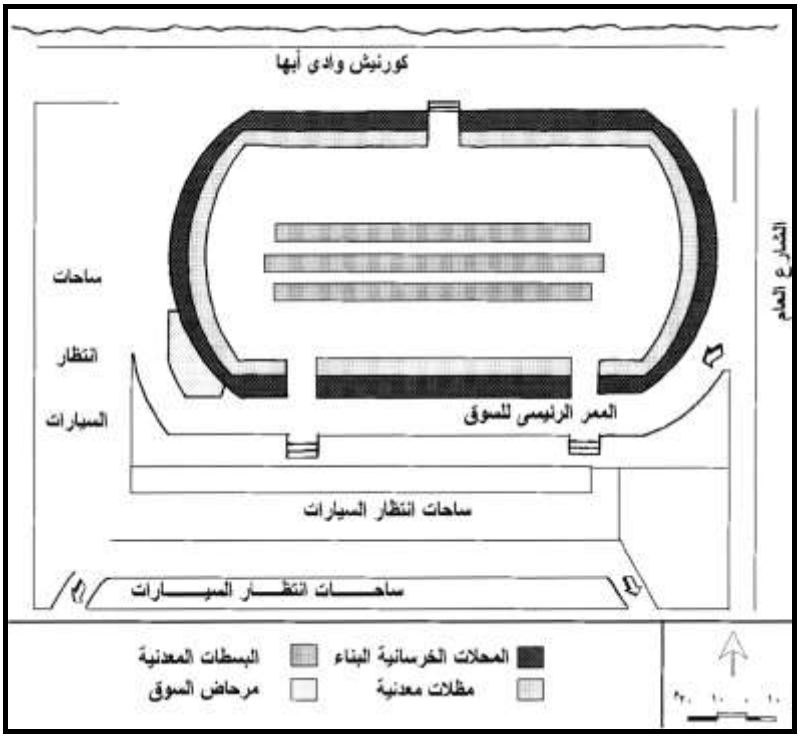

شكل (5) : المخطط العام لسوق ثلاثاء أبها الشعبى وتجهيزاته.

* **أقسام السوق وتجهيزاته :**

يمكن تقسيم السوق إلى قسمين رئيسيين يشتمل كل منهما على أقسام أصغر على النحو التالي:

أ- **القسم الداخلي :**

ويتمثل في المنطقة المبنية من السوق – والبالغ مساحتها نحو 14935 متراً مربعا – يتخللها ثلاثة مداخل تفتح جميعها على ساحة السوق. ويتوسط إحداها الجانب الشمالي، والآخرين بالجانب الجنوبي،

حيث يشرفان على الممر الرئيسي للسوق والمؤدي إلى الشارع العام. ويتألف القسم الداخلي من اثنين من التجهيزات الثابتة بالسوق.

* **تتمثل الأولى** في المحال خرسانية البناء البالغ عددها تسع وتسعين محلا (15 متر مربع/ محل) تشكل المحيط الخارجي للسوق بواجهة عرضها ثلاثة أمتار لكل محل، ومزودة بمظلة تغطى مساحة خمسة أمتار[1] أمام المحلات (صورة 1) لحماية السلع المعروضة خارج المحلات من الأمطار، وتجدر الإشارة الى أن هذه التجهيزات أعدت من قبل بلديه أبها، التي تمتلك محلات السوق وتؤجرها للبائعين مقابل 5000 ريال سنويا لكل محل.
* **أما التجهيزات الثابتة الثانية :** فتتمثل في مجموعة المحلات معدنية[2] البناء، والتي تسمى بسطات والبالغ عددها أيضا تسعاً وتسعين بسطة، تمتد طوليا في وسط ساحة السوق على هيئة ثلاثة صفوف متوازية بينها ممرات مكشوفة بعرض خمسة أمتار (صورة 2)، ويشتمل كل صف على 33 محلا، مساحة المحل منها 12 مترا، مفتوحة على الاتجاهين بواجهة عرضها ثلاثة أمتار لكل محل، مزوده أيضا بمظلة من الحديد والصاج من الاتجاهين بعرض واحد متر، وتجدر الإشارة أن هذه التجهيزات أعدت على نفقة المستثمرين لها، ويدفع عنها إيجار سنوي للبلدية مقداره 4000 ريال لكل بسطة سنويا .

ب- القسم الخارجي :

تتمثل تجهيزات القسم الخارجي من السوق في كل من دورات المياه العامة المقامة بجوار السور الغربي للسوق، وساحات انتظار السيارات التي تمتد مقابل كل من الجانب الجنوبي، والغربي للسوق – والتي تقدر مساحتها بنحو 34.3 % من مساحة موقع السوق – وعلى منسوب يتراوح ما بين 1.5 – 2.5 متر أعلى من ساحة السوق، ويفصل بينهما وبين مبنى السوق الممر الرئيسي المؤدي إلى الشارع العام في الجهة الشرقية، وجدير بالذكر أن الجانب الشمالي للسوق (والذي تتخلله البوابة الشمالية للسوق) [3] يشرف بمنسوب أعلى بنحو 1.5مترا عن الطريق المجاور لوادي أبها الجنوبي.

---

(1) ثلاث أمتار خرسانية ضمن البناء واثنين من الحديد والصاج.

(2) عبارة عن محلات الهيكل الأساسي لها من القوائم الحديدية، أما الفواصل بينها والأسقف والأبواب من الصاج.

(3) معطلة الآن لحين الانتهاء من خطة التطوير السياحي بإنشاء كورنيش على وادي أبها الجنوبي بامتداد قرية المفتاحة الأثرية.

* **التغيرات التي طرأت على التركيب السلعي للسوق :**

يمكن استنتاج أهم التغيرات التي طرأت على التركيب الحالي للسلع بسوق ثلاثاء أبها الشعبي؛ من خلال استعراض الحياة التجارية للمدينة منذ نشأتها ، والتي استمدت نشاطها من أوضاع الحياة السياسية والاقتصادية في إقليم عسير، والتي تفاوتت صورتها قديما وحديثا، إذ شهدت الفترة الممتدة من نهاية القرن الثالث عشر الهجري وحتى نهاية السبعينات من القرن الهجري الماضي تغيرات تدريجية.

فقد ترتب على قلة السلع المختلفة، وعدم توفر العملة التي يتعامل بها الناس، وانعدام الأمن في أغلب الأوقات اعتماد كل مجموعة قبائلية أو عشائرية على نفسها فيما تحتاج إليه من ضروريات الحياة، ولهذا صارت كل قبيلة تقيم أسواق محلية أسبوعية يتوافدون إليها بقوافلهم ومعروضاتهم من الصناعات اليدوية المحلية، والمواشي المحلية، بالإضافة إلى ما يرد إلى السوق من حبوب وتمور وفواكه وخضراوات وسمن وعسل، أو بعض البضائع الواردة من خارج بلاد عسير سواء من السعودية أو اليمن (غيثان بن جريس، 1999، ص ص 151– 152).

وقد برز الدور السياسي والحضاري لأبها بعد أن أصبحت عاصمة سياسية للإمارة في منطقة عسير عام 1242 هـ ، ونشطت التجارة في جميع مجالاتها – وإن كانت وسائل النقل والمواصلات وطرق التجارة بسيطة وأحيانا بدائية (غيثان بن جريس، 1997، ص 200) – وأصبح سوق ثلاثاء أبها هو سوق المنطقة الرئيسي، ولم يعد إمداد أبها بحاجاتها اليومية والأسبوعية، والموسمية مقصورا على ضواحي أبها والقرى المحيطة بها من شهران وبنى مغيد وعلكم وربيعة ورفيدة ؛بل امتد إلى قرى بلاد بني مالك عسير وبلاد السراة والطائف شمالا، والى خميس مشيط وما والاه من قرى شهران وبيشة شرقا، وإلى ظهران الجنوب وجازان وصبيا في الجنوب والجنوب الغربي، وكذلك بلاد محائل ورجال ألمع وما يتبعها من قرى في الشمال الغربي لأبها.

ويتردد سكان تلك المناطق على سوق الثلاثاء الأسبوعي في حاضرة أبها لبيع ما يجلبونه وشراء ما يحتاجون، متخذين ساحة السوق مكانا لمعروضاتهم المحلية وهي عبارة عن حبوب بأنواعها من حنطة وذرة وشعير وعدس وسمن بكميات تفي بالحاجة، وحطب وأعلاف وأدوات زراعية من حديد و أخشاب وأدوات منزلية مجهزة من الفخار والخشب والنحاس وفؤوس لقطع الحطب وحبال وسكاكين وخناجر.

أما الدكاكين المتعددة والموجودة على الجوانب الأربعة لساحة السوق فيعرض بها ما يحضره الباعة وتجار الجملة الذين يحضرون البفت الصومالي، والجلود والسكر والشاي والهيل والزنجبيل والحناء والريحان من أفريقيا والهند، والواردة إلى ميناء عدن وتنقلها قوافل الجمال عن طريق جازان صعودا إلى أبها عن طريق عقبة ضلع الكأداء (غيثان بن جريس، 1997، ص ص 202 – 206).

ومع بداية الثمانينيات من القرن الهجري الماضي بدأت تزدهر النواحي الاقتصادية والتجارية في مدينة أبها بخاصة، ومنطقة عسير بعامة، نظرا لتدفق البترول وبدء اهتمام المملكة بالمواطن السعودي في جميع مجالات الحياة، سواء فكرية وثقافية، أو اجتماعية أو اقتصادية ؛وقد انعكس ذلك على جميع المجالات المؤثرة في التجارة ونشاطاتها، حيث ارتبطت مدينه أبها بشبكة من الطرق الرئيسية المرصوفة بجميع مدن المملكة، كما نالت حظا وافرا من الخدمات والطرق الجوية والبحرية عبر مطار أبها وميناء جازان، مما أتاح نقل أنواع جديدة ومتنوعة من السلع واردة إليها سواء من داخل المملكة أومن خارجها.

وعليه فقد أثرت الطفرة التي أصابت المركب السلعي من حيث الكم والنوع والمصدر، على الأسواق في أبها ومنطقة عسير بشكل عام، إذ لم تعد مقصورة على الأسواق الأسبوعية القائمة المشهورة في الماضي، وإنما اختفى الكثير من الأسواق الأسبوعية وحلت محلها أسواق يومية تعمل ليلا ونهارا في تجارة السلع الحديثة والمستوردة، وتراجعت السلع والمنتجات المحلية و بخاصة المرتبطة بالبيئة والتراث الشعبي العسيري، بعد أن هجرها محترفوها بحثا عن الوظائف الحكومية أو الاتجاه للتعليم .

ونظرا لما تزخر به منطقة أبها الحضرية بالعديد من مقومات السياحة من متنزهات وقرى تراثية ومساجد أثرية وقلاع حربية وقصور تاريخية وحرف وصناعات يدوية ، مثل النحت على الخشب وسبك المعادن وتطريز الملابس والخرازة للجلود وأعمال الخوص فقد استهدفت السياسة الحكومية بالمملكة تثبيت دعائم التنمية السياحية بأبها الحضرية، والعمل على دفعها نحو تحقيق معدلات تنموية أفضل، من خلال الاستثمار الأمثل لمقومات الجذب السياحي التي تتميز بها.

لذا جاء الاهتمام بإعادة إحياء وتطوير الأسواق الشعبية في منطقة أبها الحضرية، كعنصر فعال لتثبيت دعائم التنمية السياحية والاستفادة من البعد التاريخي لسوق عسير الرئيسي، وإنشاء شعبة في الحرس الوطني تشرف وتتولى الحفاظ على الموروث من المهن والصناعات الحرفية كأدوات للجذب السياحي؛ وتوج ذلك[1] بتخطيط الاستخدام التجاري بسوق الثلاثاء الشعبي لمدينة أبها، الذي يركز على السلع التي ترتبط بالتراث الشعبي، وذلك في موضعه الحالي بجوار قرية المفتاحة الأثرية والتي تم تطويرها إلى قرية ثقافية سياحية، لتكون مركزا ثقافيا يحتضن الفنون والآداب والأنشطة التي ترتبط بالتراث والتاريخ، ومركز لبعض الصناعات الحرفية الأثرية، لتقديمها إلى الراغبين في اقتنائها من المترددين عليها من الزوار، مثل السيوف والخناجر والفضيات ومنتجات الخوص .

* **استخدام الأرض بالسوق :**

يجمع استخدام الأرض بالسوق بين التخصص والتنوع السلعي، إذ تشكل السلع المرتبطة بالتراث الشعبي العسيري، المكون الرئيسي للمركب السلعي بالسوق، سواء من حيث حجم السلع المعروضة، أو مساحة الاشغالات للمحلات والبسطات بالسوق على حد سواء ، حيث تختص بنحو 58.6%، 54.5% من كل منهما على الترتيب، تتوزع فيهما على أقسام السوق، كما هو موضح بالشكل رقم (6).

---

(1) حيث تم إقامة أسواق متخصصة للخضار والفاكهة والفحم والحطب والأعلاف والأغنام على طريق الحزام الدائري خارج الكتلة السكنية القديمة للمدينة فصلا عن سوق الثلاثاء الأسبوعي بأبها .

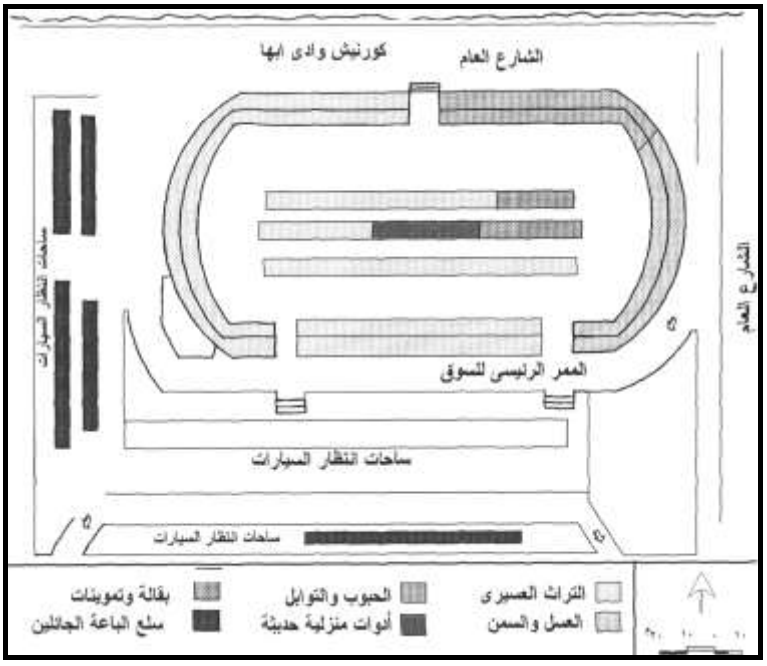

شكل (6) : التوزيع السلعى بمحلات سوق ثلاثاء أبها الشعبى.

أ- القسم الداخلي :

تستأثر مجموعة السلع المرتبطة بالتراث الشعبي[1] العسيري (صورة 3)، بنحو 62 محلا تشغل كلاً من القطاع الغربي والقطاع الجنوبي، وجزء من القطاع الشمالي للمحلات الخرسانية - (المحلات من الرقم 38 إلى رقم 99) - أما القطاع الشرقي وبقية القطاع الشمالي من المحلات فيشغله كل من سوقا العسل[2] والحبوب[3] (24 محلا، من رقم 1 - 24، و 13 محلا، من رقم 25 - 37 ، لكل منهم على الترتيب) (صورة 4).

وعلى النقيض من التركز والتخصص السلعي الذي شهدته المحلات الخرسانية، جاء التنوع في الصورة التوزيعية للسلع على البسطات المتعددة في ساحة السوق، حيث جمعت ما بين السلع المرتبطة بالتراث العسيري[4] - (54 بسطة) والذي يتركز معظمها في كل من الصف الأمامي

---

(1) تضم الصناعات وأدوات منزلية يدوية من الفخار وسعف النخيل والبخور والأعشاب الطبية ومفروشات من صوف الغنم ، وبسط وثياب عسير مطرزة ، ومصنوعات جلدية وسيوف وجنبيات.

(2) يضم العسل والسمن والتمر .

(3) تضم الحنطة والذرة والشعير والعدس والبن والهيل والتوابل إضافة إلى المكسرات .

(4) يغلب على سلع التراث العسيري المعروضة في البسطات و المنتجات الجلدية واشغالات معدنية من سيوف وجنبيات وأدوات زراعية من حديد وخشب، ومواقد للفحم، إضافة إلى الثياب والمفروشات العسيرية والعطور من العود والعنبر والبخور .

والخلفي – والسلع الاستهلاكية الحديثة[1] والبقالة والتموينات والمنظفات (صورة 5) – والتي تركز معظمها في الصف الوسط –. يضاف إلى ما سبق ما ينتشر في مدخل السوق وساحته الداخلية من البائعين المتجولين لبيع العسل والسمن والنباتات العطرية (صورة 6).

ب- القسم الخارجي :

ويشغل القسم الخارجي من السوق والمخصص لساحات انتظار السيارات، نمطان من الاستخدام التجاري، أحدهما نشاط التسويقي مكمل لحاجيات المتسوقين، والأخر منافس للباعة المستأجرين للمحلات والبسطات بداخل السوق. إذ ينتشر على جانبي الممر المؤدي للسوق، وفي وسط ساحة انتظار السيارات العديد من الباعة المتجولين، يعرضون سلعهم من الخضر والفاكهة والتمور والحبوب[2] والأدوات المنزلية والمنظفات والمفروشات على سيارات نصف نقل وعلى الأرض (صورة 7).

مناطق إمداد السوق بالسلع :

تعكس مصادر إمداد السوق بالسلع جانبا من النفوذ الفعلي للسوق ، فمع التنوع السلعي الذي يشهده سوق ثلاثاء أبها، فقد تميزت بعض المناطق بتخصصها بإمداد السوق بنوع أو أكثر من السلع، كما تنوعت سبل حصول البائعين عليها وطرق ووسائل نقلها وكذلك مدتها الزمنية.

وقد أسفرت الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة عن بعض الحقائق لعل أهمها :

* يستأثر تجار الجملة والموردون بنحو ثلثي حركة التمويل السلعي لعينة الدراسة[3] من البائعين بسوق ثلاثاء أبها، يليهما كل من المنتجين، المزارع، والمصانع (16.4,13.7 3.4% لكل منهما على الترتيب)، جدول رقم (4).
* تتنوع طرق حصول البائعين على تلك السلع ما بين شرائها بأنفسهم من محلات الجملة والمنتجين لها والمزارع (52.3%)، أو من خلال الموردين والمندوبين الذين يمرون على البائعين في الأسواق (45 %)، وصغار المنتجين والمزارعين الوافدين إلى السوق من القرى والهجر القريبة من السوق (2.7%).
* ساهم إقليم عسير بنحو 26.2 % من حجم السلع الواردة للسوق – اختصت منطقة أبها الحضرية بنحو ثلثيها –، مقابل 39.5 % لباقي أنحاء المملكة – خاصة مدينتي جدة والرياض، ونحو 34.3 % من خارج المملكة اختصت الدول المجاورة لها بنحو 61 % منها (شكل 7).

---

(1) تتمثل في أدوات المطبخ وأدوات النظافة ، والأقمشة والملابس الجاهزة والأحذية .

(2) أغلبهم من الباعة اليمنيين المتجولين بالأسواق ويعرضون الحبوب من القمح والذرة والشعير والبن والقشر والهيل، والزبيب والأفران البلدية، وكلها سلع مجلوبة من اليمن.

(3) تشمل عينة الدراسة كل من البائعين والمتسوقين .

جدول (4) : مصادر تمويل البائعين بالسلع بسوق ثلاثاء أبها الشعبي.

البيان	حجم الحركة %
تجار الجملة	35.9
الموردون	30.8
المنتجون	15.4
المزارع	14.1
المصانع	3.8
الجملة	100
حجم العينة	92

المصدر: من نتائج الدراسة الميدانية تحليل استمارات الاستبانة، والنسب والتجميع من حساب الباحث.

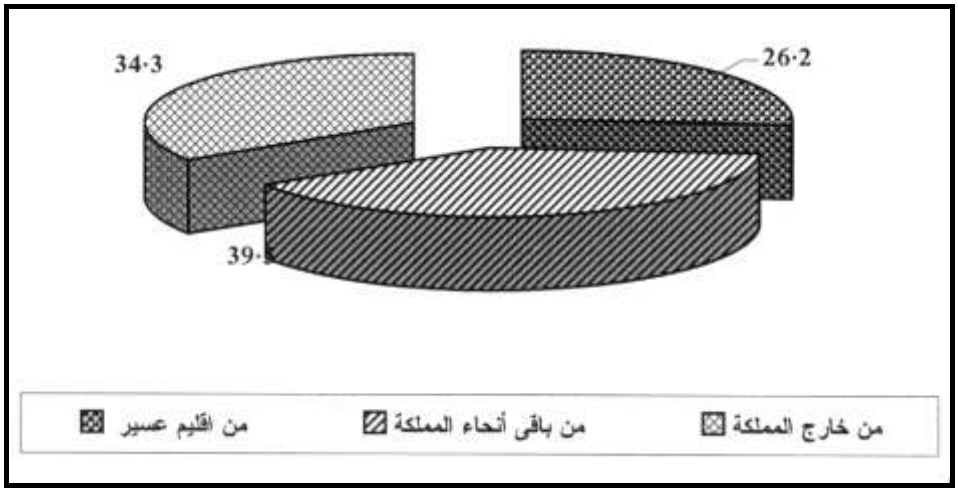

شكل (7) : التوزيع النسبي لمناطق إمداد سوق ثلاثاء أبها الشعبي بالسلع.

* تميزت بعض المناطق بتخصصها بإمداد السوق بنوع أو اكثر من السلع لعل أهمها – من داخل إقليم عسير – رجال ألمع، وتهامة شهران وبني ماجور، بالنسبة للعسل والسمن ومنتجات الألبان، وبيشة للتمور، وقرى مركز أبها لأعمال الخوص (من حصر وسلال) والأدوات الفخارية والخشبية والنباتات العطرية .
* جاءت مدينة جدة ، تليها مدينة الرياض على رأس قائمة مدن المملكة من حيث إمداد السوق بالسلع الحديثة من أدوات منزلية ومنظفات وملابس جاهزة وأقمشة وعطور، سواء المصنعة محليا أو المستوردة من خارج المملكة عبر ميناء جدة البحري .
* استأثرت الجمهورية اليمنية بأنواع مميزة من السلع الواردة إلى السوق بواسطة تجارها المتجولين[1] بأسواق عسير، لعل أهمها البن وقشر البن والزبيب وتنور الخبز البلدي.

* يعد سوق الجملة للخضر بمدينة خميس مشيط، مصدرا أساسيا للمعروض من الخضر والفاكهة – سواء المحلية أو المستوردة – على جانبي الممر المؤدي إلى سوق ثلاثاء أبها.
* شكلت سيارات نصف النقل المستأجرة أو المملوكة للمترددين، أكثر الوسائل المستخدمة في نقل السلع إلى السوق – وخاصة من داخل إقليم عسير– تليها سيارات النقل متوسطة الحجم، والسيارات الخاصة (46، 33، 21 % لكل مهنة على الترتيب) (شكل 8).
* تراوحت المسافة الزمنية المستغرقة لنقل السلع من مصدرها إلى السوق ما بين أقل من نصف الساعة أو ساعتين فأكثر (13.4%، 36.2% لكل منهما على الترتيب)، واختصت الفئة الزمنية الثانية – نصف ساعة إلى أقل من ساعة – بنحو خمسي حجم السلع المنقولة، أما الفئة الثالثة (من ساعة إلى أقل من ساعتين) فلم تسهم سوى بنحو 9.4% من حجم السلع المنقولة.

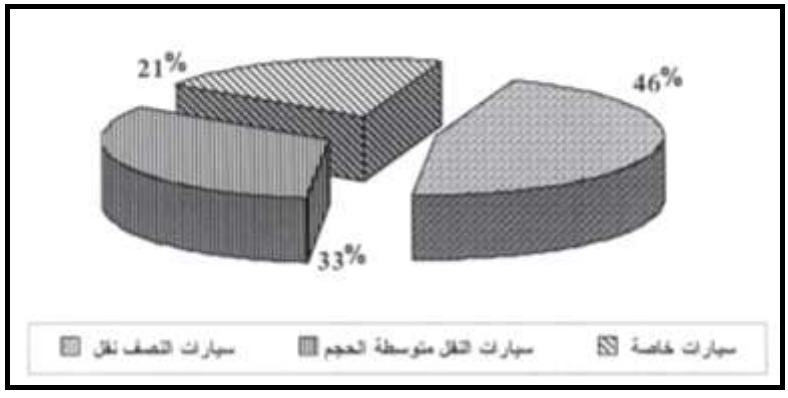

شكل (8) : التوزيع النسبى لوسائل نقل السلع الى سوق ثلاثاء أبها الشعبى.

النفوذ النظري والفعلي لسوق ثلاثاء أبها الشعبي :

تؤدي الأسواق خدماتها لمحلاتها العمرانية والمحلات المجاورة لها، وتعتمد عليها في إمدادها بالسلع المتنوعة التي تعرض بهذه الأسواق، كما يتبين من مجال كل سوق نظريا وفعليا عن الآخر، ومرونة حركة المترددين عليها والتي تقدر بعدد الرحلات التي يقطعها التاجر بين الأسواق المنعقدة على مدار أيام الأسبوع، وكذلك بنوعية الحركة ممثلة في اختلاف خصائص التجار العمرية والنوعية والاقتصادية والاجتماعية (Banister D.J., 1983, pp. 130-131).

(1) تمنح السلطات السعودية للتجار القادمين من دولة اليمن تصريح مؤقت للتاجر وسيارته المحملة بالسلع اليمنية مدته شهر واحد ،مقابل تسديد الرسوم المقررة، ودفع التامين المطلوب لحسه على الالتزام والعودة في نهاية مدة التصريح. إلا أن أغلبهم يضطر إلى عدم الالتزام بمدة الشهر والتخلف حتى يتثنى لهم تصريف كل بضاعتهم: من المقابلة الشخصية لعينة من التجار اليمنيين.

ولقد وضع بعض الجغرافيين عدد من الأسس والقوانين لتحديد مناطق النفوذ النظري للأسواق، مثل نظرية التفاعل وقوانين اجتذاب تجارة التجزئة، ونظرية نقطة القطع[1]. كما ظهرت معادلة محمود إسلام

لتحديد نصف قطر الدائرة نفوذ السوق النظرية[2]، اعتمادا على العلاقة بين عدد سكان محلة السوق وبين مساحة وعدد سكان منطقة الدراسة (Mahmood Aslam, 1977, p. 85).

الإقليم النظري للسوق :

وبتطبيق تلك المعادلة على سوق ثلاثاء أبها، تبين أن الإقليم النظري للسوق يغطي دائرة نصف قطرها 24.35 كيلومتر، تضم كلاً من مركز أبها والسودة، ومعظم مساحة المركز الثلاثة سلطان، طبب، والشعف – من إمارة أبها – بالإضافة إلى النطاق الغربي من مركز خميس مشيط، والتي تشكل مجتمعة نحو 45.4%، 78.2% من جملة مساحة وسكان منطقة أبها الحضرية على الترتيب (شكل 9). وفي حين يقع مركزا أحد رفيدة والواديين (التابعين لمنطقة أبها الحضرية) خارج دائرة النفوذ النظري للسوق، فانه يضم – من خارج أبها الحضرية – النطاق الشرقي من محافظة رجال ألمع، وهو مالا يتفق مع مرتبة السوق ونفوذه الفعلي.

الإقليم الفعلي للسوق :

يعكس الإقليم الفعلي للسوق الدور الوظيفي لمحلة السوق على صعيد المناطق المجاورة لها. وقد أمكن من خلال الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة، تحديد الإطار الخارجي لإقليم سوق ثلاثاء أبها الشعبي، وذلك من خلال رسم عدة دوائر ذات أنصاف أقطار مختلفة ، وإحصاء حجم الحركة الوافدة إلى السوق من المتسوقين والباعة[3] داخل كل دائرة (شكل 10). وهو ما أسفر عن الحقائق الآتية :

* يتسع النفوذ الفعلي للسوق ليشمل كل منطقة أبها الحضرية، لتغطي خدمته نحو 343 محله عمرانية – أبعدها آل مشهور بمسافة 66 كم عن مدينة أبها – عبر شبكة من الطرق المرصوفة بدرجاتها المختلفة، يبلغ أطوالها 406 كم (المديرية العامة للطرق بعسير، 2002).
* يمتد نفوذ السوق خارج حدود منطقة أبها الحضرية لتغطي خدمته العديد من المراكز الإدارية، أقربها إلى مدينة أبها يتراوح متوسط مسافتها ما بين 52 – 85 ك.م (وادي بن هشبل – بالحمر، الحبيل ومحايل)، وأبعدها يتراوح ما بين 92 – 128 ك.م، (خبير الجنوب، سراة عبيدة، بالسمر، تنومة والحرجة). حيث يخدمها شبكة الطرق الإقليمية التي تربط منطقة أبها الحضرية بسائر أنحاء المملكة، ممثلة في شبكة الطرق المؤدية إلى الرياض، بيشة، الطائف، جدة، جازان ونجران.

---

(1) لمزيد من التفاصيل، انظر مسعد السيد أحمد بحيري، جغرافية الأسواق الريفية بمحافظة القليوبية، ص ص 105 – 107.

(2) ف قطر نفوذ السوق النظرى = $\sqrt{\frac{\text{مساحة منطقة الدراسة} \times \text{عدد سكان محلة السوق}}{\text{عدد سكان منطقة الدراسة}}}$

(3) تم احتساب بداية رحلة التجار الوافدين من اليمن بداية من مدينة خميس مشيط بمنطقة ابها الحضرية ، نظرا لاستقرارهم المؤقت بها وتخزين جزء من سلعهم ،وتحركهم ما بين الأسواق اعتبارا من يوم الأحد وحتى يوم الجمعة، ثم العودة للراحة يوم السبت بمدينة خميس مشيط.

* يتركز نحو خمسي الحركة الوافدة لعينة الدراسة من الباعة إلى السوق، داخل دائرة نصف قطرها أقل من 5 كم، ونحو 27.2% من المتسوقين، مقابل 60.2، 43.5 % لكل منهما على الترتيب داخل الدائرة الثانية (نصف قطرها أقل من 15 كيلو متر)، جدول رقم (5) والشكل رقم (11).

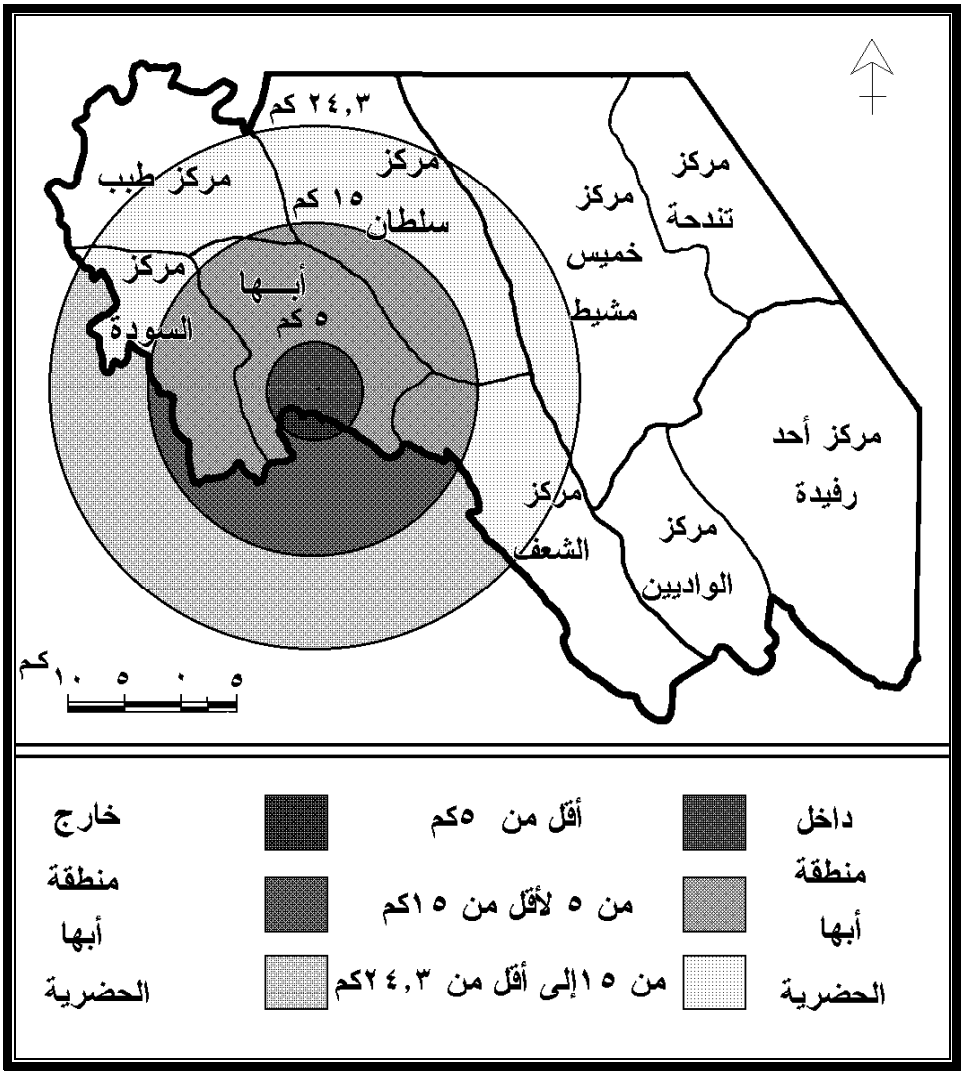

شكل (9) : النفوذ النظرى لسوق ثلاثاء أبها الشعبى.

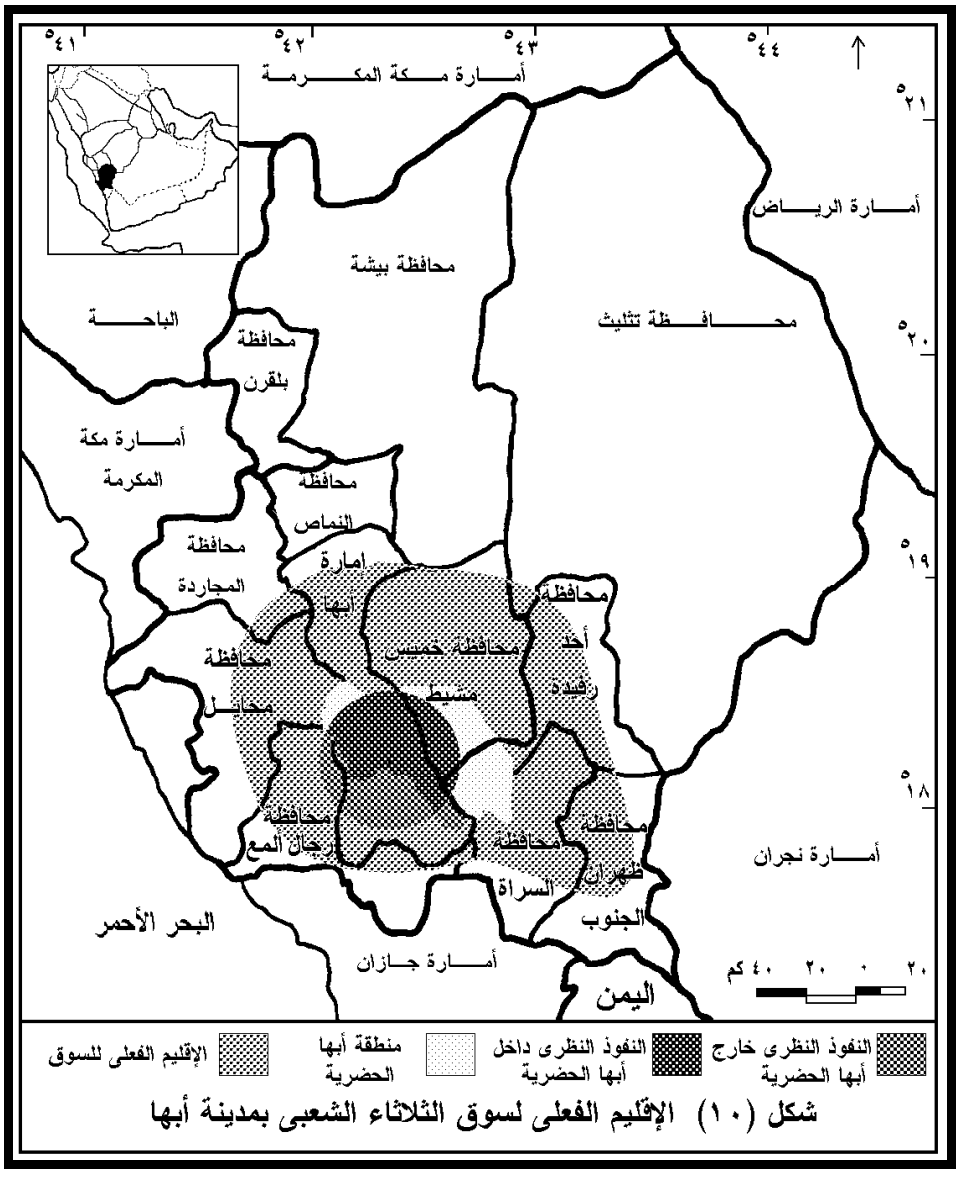

شكل (١٠) الإقليم الفعلى لسوق الثلاثاء الشعبى بمدينة أبها

شكل (10) : الإقليم الفعلى لسوق الثلاثاء الشعبى بمدينة أبها.

جدول (5) : تركيب الإقليم الفعلي لسوق ثلاثاء أبها الشعبي.

البـــــيان	حجم الحركة داخل كل نطاق	
	بالنسبة للباعة %	بالنسبة للمتسوقين %
نصف قطر أقل من 5 كم	41	27.2
من 5 – إلى أقل من 15 كم	19.2	16.3
من 15 – إلى أقل من 25 كم	12.8	12
25 فأكثر	27	44.5
الجملة	100	100
حجم العينة	78	92

المصدر: من نتائج الدراسة الميدانية تحليل استمارات الاستبانة، والنسب والتجميع من حساب الباحث.

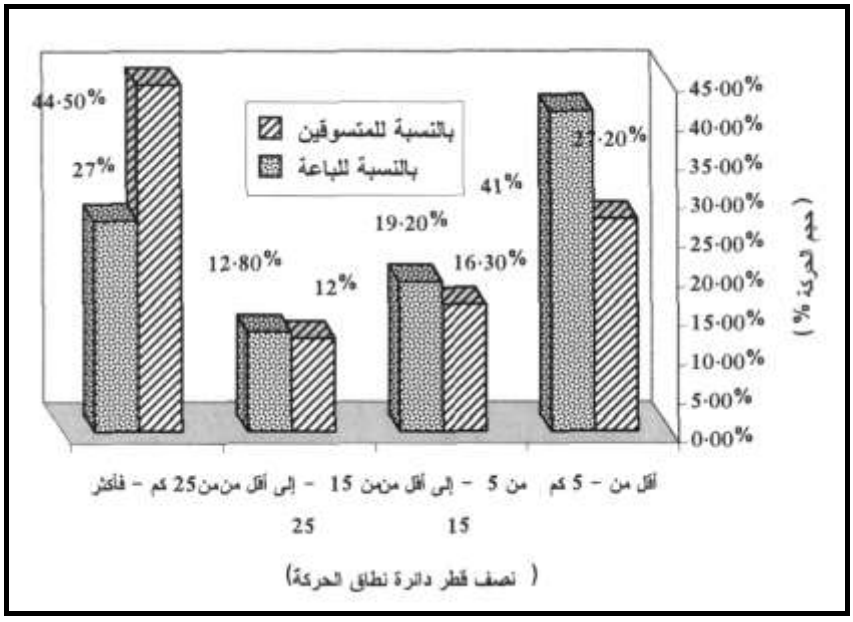

شكل (11): تركيب الإقليم الفعلى لحركة المترددين على سوق ثلاثاء أبها.

ويعكس ذلك الأمر جانبا من السلوك المكاني المميز للجانب الأعظم من الباعة بأسواق أبها الحضرية بصورة عامة، ومدينة أبها بصورة خاصة، حيث أنهم لا ينتمون إلى نمط الباعة المتجولين بين الأسواق في دورة أسبوعية (من سوق إلى سوق)، وإنما هم يرجعون إلى منازلهم يوميا بعد انتهاء السوق، نظرا لارتباطهم بمحلات دائمة بالسوق تعمل طوال أيام الأسبوع مع نشاط رئيسي للسوق يوم الثلاثاء من كل أسبوع.

* يكاد يتفق محيط الدائرة الثالثة للنفوذ الفعلي للسوق (نصف قطرها أقل من 25 كم) مع دائرة النفوذ النظري (24.32 كم) إلا أنها لا تضم سوى نحو 73%، 55.5 % من جملة الحركة الوافدة من الباعة والمتسوقين إلى السوق على الترتيب الأمر الذي يعكس مدى النفوذ الفعلي للسوق.
* تتسم الحركة الوافدة إلى السوق من خارج الدائرة الثالثة (25 كم فأكثر)، بالتفوق النسبي لحركة المتسوقين عن نظيرتها للباعة (44.5 %، 27 % لكل منهما على الترتيب)؛ ويرجع ذلك لتنوع السلع وجودتها وعدم تزامن أسواق كبيرة في اليوم نفسه بمستوى سوق عسير المركزي[1].
* تدخل مجموعة من الأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية ضمن دورة تسويقية أسبوعية تضم فئة من الباعة المتجولين[2] بسيارتهم وبضاعتهم ، تبدأ الدورة بيوم الأحد من كل أسبوع بسوق أحد رفيدة، ويوم الاثنين[3] بوادي بن هشبل (خارج منطقة أبها الحضرية) ثم ثلاثاء أبها[4] ثم الأربعاء في سراه عبيدة (خارج منطقة أبها الحضرية)، ثم الخميس بسوق مدينة خميس مشيط والجمعة في الواديين (شكل 12–أ).

تقدر نسبة الباعة المنتظمين في البيع يوميا على مدار أيام الأسبوع بسوق ثلاثاء أبها بنحو 84.4 % من جملة الباعة بالمحلات الدائمة بالسوق ، مقابل 15.6% منهم يتحركون ما بين سوق أحد رفيدة يوم الأحد، والجمعة، بالواديين، بالإضافة إلى سوق أبها بقية أيام الأسبوع، حيث يمتلكون (أو يعملون لدى من يملكون) محلات دائمة تحتوي على نفس السلع بتلك الأسواق (شكل 12–ب).

* إذا كان يوم الثلاثاء (يوم السوق الأسبوعي) أكثر أيام الأسبوع من حيث حجم حركة البيع والشراء (خاصة الفترة المسائية من 3–6 مساء)؛ فان فصل الصيف يعد أكثر فصول السنة (يليه الشتاء) نشاطا واتساعا لدائرة المتسوقين، إذ يمتد إلى دول الخليج المجاورة، حيث نشاط حركة السياحية الوافدة إلى منطقة عسير بصورة عامة، ومدينة أبها بصورة خاصة؛ نظرا لما تتميز به مدينة أبها من خصائص تساهم في حركة الجذب السياحي الموسمي.

العوامل الجغرافية المؤثرة في إقليم السوق :

أسفرت الدراسة التفصيلية لإقليم السوق عن تباين مجال نفوذه النظري والفعلي، وتعدد مصادر إمداده بالسلع والمترددين حجما وكما، وذلك ما هو إلا انعكاس لتأثير مجموعة من العوامل الجغرافية لعل أهمها.

---

(1) من نتائج استمارة الاستبانة الخاصة بالمتسوقين وأسباب تفضيلهم زيارة السوق .

(2) تتمثل في عينة تضم 18 تاجرا من تجار الحبوب اليمنيين ، والسجاد الأفغانيين ، و الخضراوات والأدوات المنزلية والمنظفات من السعوديين .

(3) بسبب كبر حجم النشاط التسويقي بتلك الأسواق مقارنة بنظيرتها المتزامنة معها في منطقة أبها الحضرية (اثنين بن حموض ، أربعاء آل يزيد) .

(4) يفضل بعضهم الحضور إلى سوق ثلاثاء أبها عصر يوم الاثنين السابق للسوق، بسبب النشاط النسبي في ذلك الوقت ، ولانتهاء العمل بسوق وادي بن هشبل مع ساعات ظهر يوم الاثنين .

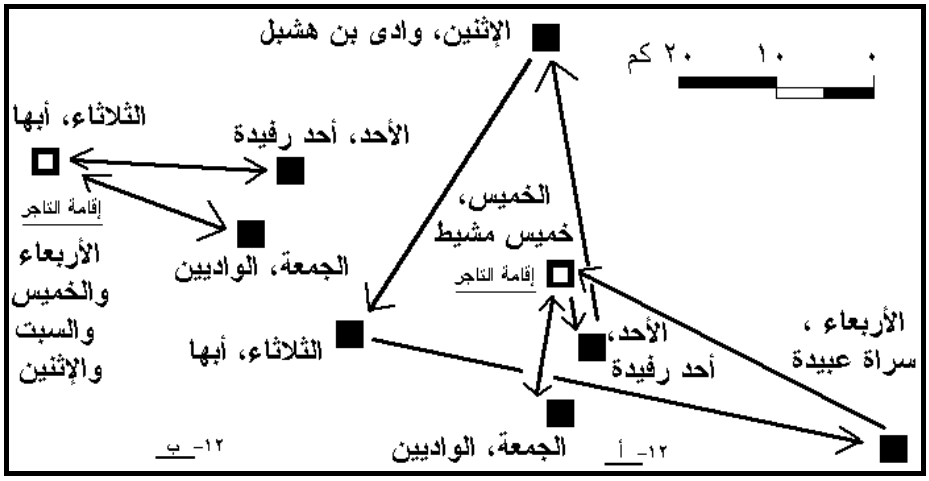

شكل (12) : نماذج لحركة تردد التجار بسوق الثلاثاء الشعبى بمدينة أبها.

العوامل البيئية والموقع الجغرافي وأثرهما على إقليم السوق :

اكتسبت مدينة أبها الكثير من خصائصها التضاريسية من موقعها الجغرافي إلى الشرق مباشرة من الحد الغربي لمنطقة سر وات عسير – والذي يفصل بين منطقة سر وات عسير شرقا ومنطقة تهامة عسير غربا – لذا جاء انحدار السطح إلى الشرق من مدينة أبها باتجاه الداخل انحدارا تدريجيا، وذلك بتأثير الميل العام . أما الانحدار الشديد فى جنوب وغرب المدينة؛ فقد أدى إلى ظهور التضاريس المعقدة والانحدارات الشديدة ؛ مما أدى إلى صعوبة الانتقال خلال المسارات والممرات الجبلية في الحافات المنحدرة.

وعليه فقد اتسم موقع مدينة أبها بعقدية طبيعية من جراء موقعها المتجاور، مع خط تقسيم المياه بالمنطقة، و قوعها في منطقة التقاء الوادي بالجبل، وكذلك وقوعها بين العقبات المحيطة بها في موقع يمثل همزة الوصل بين المناطق المجاورة، من خلال الطرق التي تسلك حافة الجبال والتي يهبط بعضها من فتحات خلال العقبات التضاريسية، والتي تحولت من ظاهرة تضاريسية عازلة وفاصلة إلى ظاهرة بشرية واصلة ورابطة بين المسافات البعيدة على طول محاور الطرق الواقعة عليها، مثل فتح عقبتي ضلع وشعار وغيرها من العقبات الأخرى (عبد الفتاح حزين، 1988، ص ص 19-22).

وقد تجلى تأثير الموقع ومظاهر السطح على امتداد إقليم السوق شرقاً – مع الاتجاه العام للانحدار – ليبلغ نفوذه أبعد محلة عمرانية بشرق منطقة أبها الحضرية، وفي حين شكلت التضاريس المعقدة والانحدارات الشديدة في جنوب وغرب المدينة، محدد طبيعياً لامتداد نفوذ السوق جنوبا وغربا – لارتباط الحركة بمحوري فتحتي عقبتي ضلع وشار – والذي لم يتعدى مركز الحبيل على مسافة 80 كم من مدينة أبها، مقابل نحو 120 ك .م شمالاً، 115 ك.م و 128 ك.م في الجنوب الشرقي، حيث المراكز الثلاثة تنومة، والعرين والحرجة على الترتيب.

التركيب السلعي وأثره على إقليم السوق :

يتأثر إقليم السوق بأنواع السلع المتداولة فيه، وذلك تبعا لمدى الطلب على تلك السلع وموسميتها، وكذلك حجمها وقابليتها للتخزين، ومدى توافر طرق ووسائل النقل المناسبة لها، وكذلك تكلفة نقلها. فمع التنوع السلعي بسوق ثلاثاء أبها، اتسعت دائرة نفوذه ليمتد ليس فقط على صعيد منطقة أبها الحضرية أو إقليم عسير والمملكة، بل امتد إلى خارج حدود المملكة، خاصة لبعض السلع التي تتحمل النقل لمسافات بعيدة ، مثل الملابس والأحذية والأدوات المنزلية.

كما أن الطلب على بعض السلع والتي تلقى رواجا في السوق زاد من دائرة نفوذ السوق الفعلية ليمتد إلى المناطق المتخصصة في إنتاجها، مثل المنتجات العسيرية والعسل والسمن والتمور والبن – المجلوبة من كل من ضواحي أبها ومحايل وبيشة، واليمن على الترتيب –؛ مما أثر على حجم حركة المترددين على السوق من باعة ومتسوقين بصورة عامة ، والتي بلغت نحو 27%، 44.5% (لكل منهما على الترتيب) من خارج دائرة النفوذ النظري للسوق (24.35 ك.م فأكثر).

طرق ووسائل النقل وأثرها في إقليم السوق :

تعد شبكة الطرق بدرجاتها المختلفة، ووسائل النقل بأنواعها، أكثر العوامل تأثيرا في إقليم السوق، فمع توافرها ومرونتها وملاءمتها لنقل السلع بأنواعها وأحجامها المختلفة بصورة اقتصادية، يتسع نفوذ إقليم السوق، كذلك تعطي وسائل النقل المستخدمة في أيام الأسواق مؤشرا حقيقيا عن مراتب الأسواق ، وكذلك حجم الحركة التسويقية الوافدة إلى السوق. وتمتد بمنطقة عسير شبكة من الطرق المعبدة بلغت أطوالها 3898 كم، حتى نهاية عام 2001، تشكل نحو 7.5 % من جملة أطوال نظيرتها بالمملكة، بالإضافة إلى الطرق الزراعية المفتوحة والمتعددة في مختلف أرجائها، والبالغ مجموع أطوالها 19810.3 ك.م (وزارة التخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي، 2001، ص ص 383 – 385)، والتي تخدم مئات القرى والهجر وتربطها بالطرق الرئيسية المعبدة التي تتصل جميعها بمدينة أبها.

وتختص منطقة أبها الحضرية بنحو 10.4 % من جملة أطوال الطرق المعبدة في منطقة عسير، تربطها بسائر أنحاء المملكة (شكل 13). وقد ترتب على ذلك تركز عقدة المواصلات الرئيسية بالإقليم في مدينتي خميس مشيط و أبها، وزاد من فاعليتها شق الطرق في العقبات التي اعترضت مسارات الطرق الرئيسية التي تخرج من مدينة أبها، وما واكب ذلك من توفير الوقت والجهد وساعد على سهولة الوصول إلى المدينة.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة خميس مشيط احتلت المركز الأول في إمكانية الوصول الكلية على مستوى إقليم عسير، تليها مدينتا أبها وأحد رفيدة بمؤشر يتراوح بين1 – 3 حسب متوسط المتغيرات الأربعة[1]. كما احتلت مراكز رجال ألمع ومحايل وسراه عبيدة، والنماص والمجاردة الترتيب من الرابع وحتى السابع مكرر، بمؤشر يتراوح من 4 – إلى 7.75 . أما المراتب الأربع الأخيرة فكانت لكل من بيشة وظهران الجنوب وبلقرن وتثليث على التوالي، بمتوسط يتراوح بين 8.75 – 11.75 (صبري حمد ، 2001 ، ص ص184 – 192).

---

(1) تشمل المتغيرات الأربعة : إمكانية الوصول بالاعتماد على الحد الأدنى من المسافة ، المسافة الزمنية ، المسافة الفعلية المرجحة بعدد السكان والمسافة الزمنية المرجحة بعدد السكان.

وقد ساهمت شبكة الطرق المرصوفة بدرجاتها المختلفة التي تتمتع بها منطقة أبها الحضرية بصورة خاصة ، ومنطقة عسير بصورة عامة ، في سهولة الوصول إلى السوق ، واختصار المسافة الزمنية، وانعكس ذلك على تكلفة الانتقال، وعدد مرات الزيارة للسوق خلال الشهر الواحد، كذلك وسائل النقل المستخدمة للوصول إلى السوق بالنسبة للباعة والمتسوقين . حيث بلغ زمن الرحلة إلى السوق أقل من عشرة دقائق لنحو ثلث عينة الدراسة من الباعة ، وربع عينة المتسوقين، مقابل نحو 28.2% ، 18.4% لكل منهما على الترتيب للفترة الزمنية من 10 – إلى أقل من 20 دقيقة. كما هو موضح بالجدول رقم (6) والشكل رقم (14).

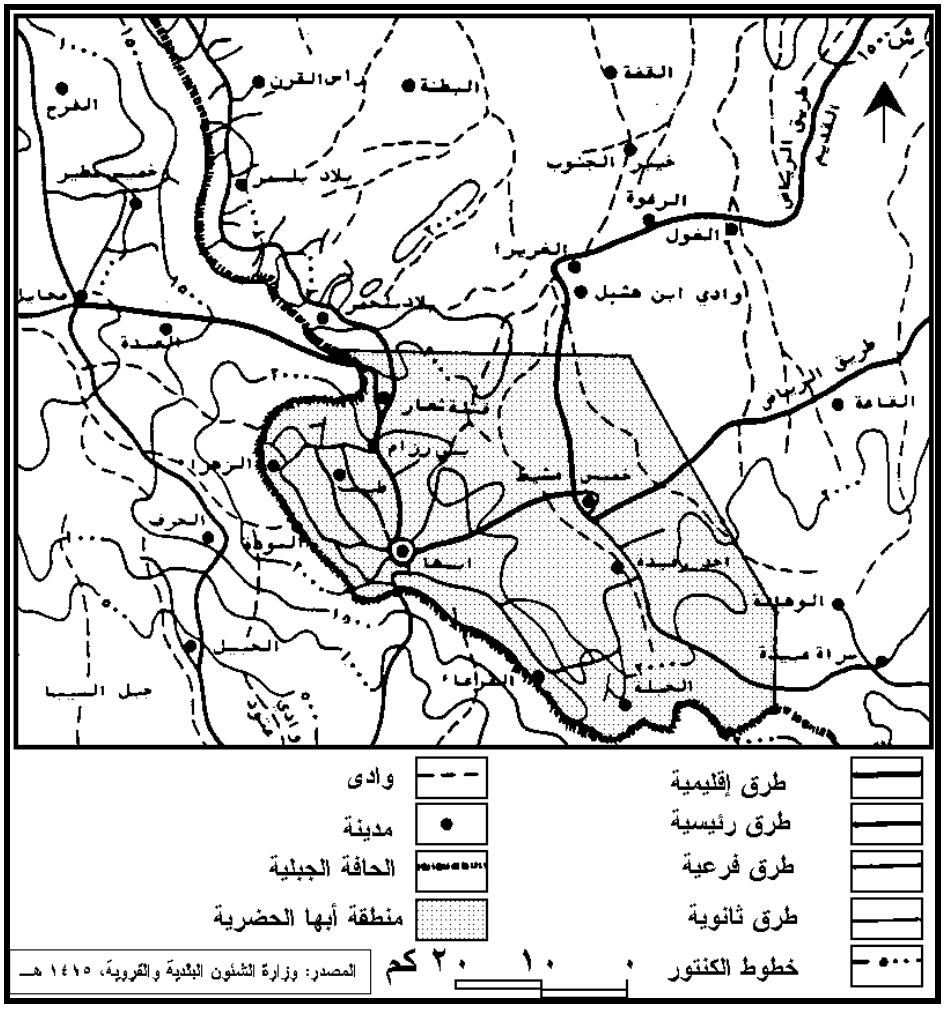

شكل (13) : شبكة الطرق بمنطقة أبها الحضرية.

جدول (6) : التوزيع النسبي لزمن الرحلة للمترددين على سوق ثلاثاء أبها.

البـيان	الزمن (دقيقة)	
	بالنسبة للباعة %	بالنسبة للمتسوقين %
أقل من 10 دقائق	34.6	25
من 10- إلى أقل من 20	28.2	18.4
من 20- إلى أقل من 30	16.8	27.2
من30 دقيقة فأكثر	20.5	29.4
الجملة	100	100
حجم العينة	78	92

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة.
النسب والتجميع من حساب الباحث.

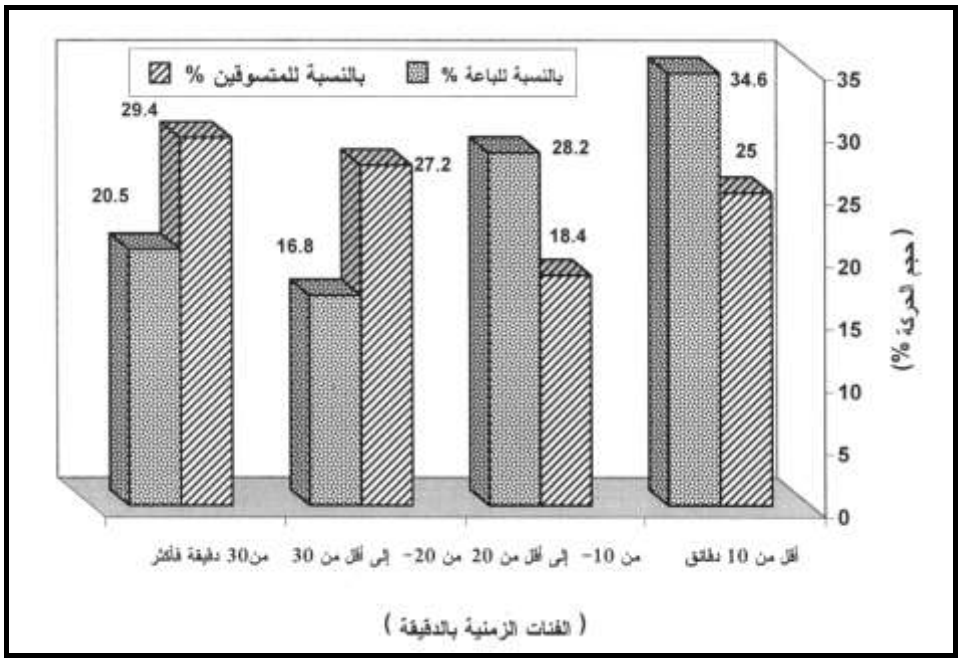

شكل (14) : التوزيع النسبى لزمن الرحلة للمترددين على سوق ثلاثاء أبها.

بينما شكلت فئة الباعة والمتسوقين الذين زادت المدة الزمنية اللازمة لهم للوصول إلى السوق عن 30 دقيقة، نحو 20.5%، 29.4% لكل منهما على الترتيب. وقد انعكس لهم ذلك على تكلفة الوصول إلى السوق[1]، حيث انخفضت لأقل من 5 ريال لنحو 40.2% لعينة الدراسة من المتسوقين، و 16.7%

من الباعة. مقابل 28.3 %، 26.9 % لكل منهما على الترتيب، للفئة الثانية (من 5 – إلى أقل من 10 ريال) كما هو موضح بالجدول رقم (7) والشكل رقم (15). أما الفئة الثالثة (من 10 – إلى أقل من 20 ريال) فقد اشتملت على نحو 32 من الباعة، و 14.1% للمتسوقين. مقابل 24.4%، 17.4% لكل منهما على الترتيب بالفئة الرابعة (20 ريال فأكثر)[2].

جدول (7) : التوزيع النسبي لفئات تكلفة وصول المترددين على سوق ثلاثاء أبها.

البيان	تكلفة الوصول إلي السوق	
	بالنسبة للباعة %	بالنسبة للمتسوقين %
أقل من – 5 ريال	16.7	40.2
من 5– إلى أقل من 10	26.9	28.3
من10– إلى أقل من 20	32	14.1
20 ريال فأكثر	24.4	17.4
الجملة	100	100
حجم العينة	78	92

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة.
والنسب والتجميع من حساب الباحث.

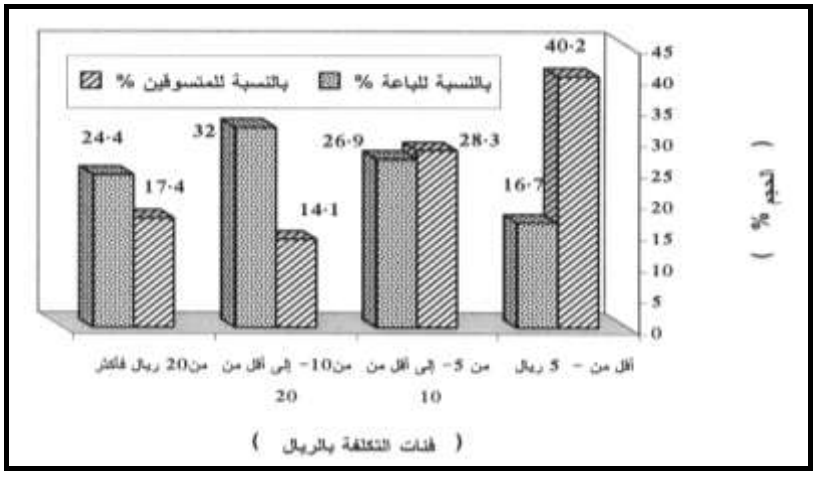

شكل (15) : التوزيع النسبى لفئات تكلفة الوصول للمترددين على سوق ثلاثاء أبها.

(1) تمثل تكلفة نقل المتسوق أو البائع وبضاعته بسيارته الخاصة أو الأجرة .
(2) يرجع انخفاض نسبة هذه الفئة من الباعة، لسكن معظم الباعة الدائمين بالقرب من السوق، والذهاب إلى السوق سير على الأقدام يوميا.

تباينت وسائل نقل المتسوقين والباعة إلى السوق فعلى حين استأثرت السيارة الخاصة بنحو 81.5% من وسائل انتقال عينة الدراسة من المتسوقين إلى السوق – يليها سيارات الأجرة وباصات النقل الجماعي –، تراجعت نسبة مساهمتها إلى نحو 44.9 % لدى الباعة، يليها السيارات نصف النقل، الأجرة والسير على الأقدام، كما هو موضح بالجدول (8) والشكل رقم (16).

جدول (8) : التوزيع النسبي لوسائل النقل المستخدمة لمترددين على سوق ثلاثاء أبها.

البيان	الوسيلة المستخدمة	
	بالنسبة للباعة %	بالنسبة للمتسوقين %
السيارات الخاصة	44.9	81.2
السيارات النصف نقل	32	2.2
السيارات الأجرة	12.8	8.7
السير على الأقدام	7.7	3.3
باصات النقل الجماعي	2.6	4.3
الجملة	100	100
حجم العينة	78	92

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة.
والنسب والتجميع من حساب الباحث.

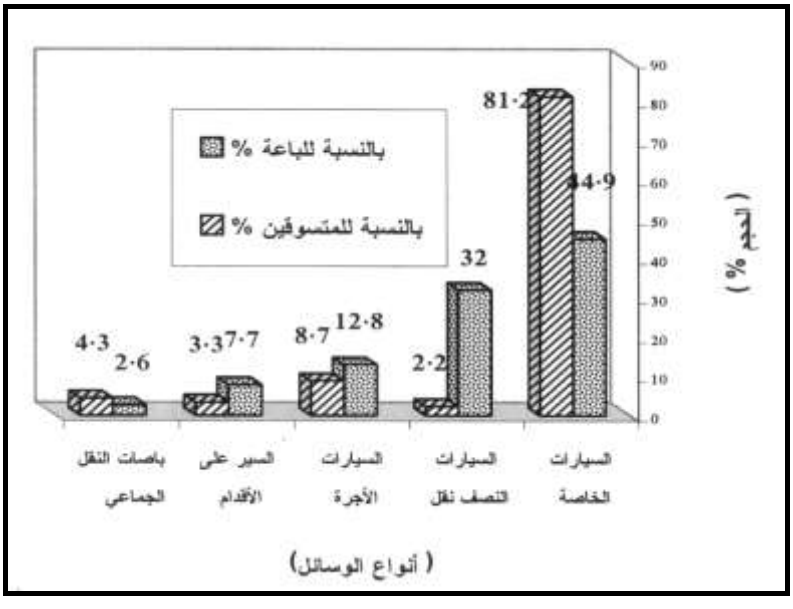

شكل (16) : التوزيع النسبى لوسائل نقل المتسوقين الى سوق ثلاثاء أبها.

العامل التاريخي والسياسة الحكومية :

إذا كانت العوامل السابقة قد شكلت الملامح العامة التي انطلق منها إقليم السوق الفعلي في صورته الحالية ، فإن العامل التاريخي والسياسة الحكومية لا تقل أهميتهما في رسم الإطار العام لتلك الملامح . فمع اتخاذ أبها عاصمة سياسية للإمارة في منطقة عسير عام 1242 هـ ؛ برز دورها السياسي والحضاري ونشطت التجارة في جميع مجالاتها ، وأصبح سوق الثلاثاء بأبها هو سوق عسير المركزي لفترة طويلة من الزمن .

إلا أن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة مع بداية الثمانينيات – من القرن الميلادي الماضي – والتي امتدت أثارها إلى منطقة عسير عامة ، وأبها خاصة ؛ واكبها تغير في المركب السلعي للأسواق لصالح السلع الحديثة والمستوردة ، على حساب السلع التقليدية المرتبطة بالتراث العسيري ، والتي هجرها حرفيوها بحثا عن فرص للعمل في الحكومة ،أو للتعليم ، واندثار كثير من الأسواق الدورية الأسبوعية والشعبية، في ظل التوسع في نشاط المراكز التجارية الحديثة اليومية.

وجاء الدور الحكومي في حينه لإعادة النشاط للأسواق الشعبية ، واستعادة دورها التاريخي كعنصر فعال لتثبيت دعائم التنمية السياحية ، وخاصة في منطقة أبها الحضرية . وتمثل ذلك جليا في اختيار موضع السوق وتخطيطه بجوار قرية المفتاحة الأثرية ، مع التركيز على السلع التي ترتبط بالتراث الشعبي العسيري ، وإنشاء أسواق أخرى متخصصة في السلع التي أخرجت من اهتمام المركب السلعي للسوق – أمثال أسواق الأغنام ،الفحم والحطب ،الأعلاف والخضار – وتوطينها خارج الكتلة السكنية القديمة للمدينة .

الملامح العامة للمترددين على سوق الثلاثاء أبها الشعبي :

يعد التعرف على صفات الباعة والمتسوقين المترددين على الأسواق الدورية، ودراسة آرائهم وسلوكيات التسوق لديهم، من الأمور الأساسية لتقييم مدى أهمية الوظائف التي تقوم بها الأسواق في الوقت الحاضر، كما أنها قد تسهم في التنبؤ بمستقبل هذه الأسواق، لاسيما في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، والزيادة المتنامية في أعداد وأحجام الأسواق اليومية.

وقد أفادت بعض الدراسات أن لخصائص المتسوق – العمرية والجنسية وحالته التعليمية ومستواه الاقتصادي ومنزلته الاجتماعية ، وانطباعه عن المراكز العمرانية المختلفة– ؛ دوراً في اختياره لأماكن التسوق وفي تفسير سلوكيات التسوق لديه (Rushton, et. al., 1967, pp. 380-400; Berry, 1967, pp. 85-89; Akerman, 1975, pp. 36-47)، كما أن لموقع القرى ولاختلاف أماكن العمل عن أماكن السكن ودرجة الرضى عن ما يتوفر في قرى المتسوقين أثرة في التسوق (Pinkerton, et. al., 1995, pp. 467-480). وقد أمكن الوقوف على بعض خصائص المترددين على سوق ثلاثاء أبها الشعبي من خلال تحليل استمارات الاستبانة لكل من الباعة والمتسوقين لعل أهمها :

بالنسبة لعينة الدراسة من الباعة :

يقدر متوسط عدد الباعة المترددين على السوق في يوم انعقاده الأسبوعي (الثلاثاء)، بنحو 386 بائعا[1] يشكل بائعو المحلات والبسطات الدائمة بالسوق 75.4% منهم، بمتوسط يقدر بنحو 1.47 بائعاً

لكل محل، حيث يسود استخدام بائع واحد في نحو 66.2% من جملة تلك المحلات الدائمة، مقابل ما يتراوح بين 2 – 4 بائعين في بقية المحلات[2] داخل السوق – أما خارج السوق فالنمط السائد هو بائع واحد من الباعة المتجولين لكل فرش أو موضع للبيع – مهما أختلف نوع أو حجم السلع المعروضة –.

ومع تعدد جنسية البائعين في السوق، يشكل السعوديون الجانب الأعظم منهم (53.8 % من جملة عينة الدراسة) شكل رقم (17)، يليهم اليمنيون، ثم الأسيويون (من غير العرب)؛ ويأتي ذلك انعكاسا للسياسة الحكومية التي تسعى لزيادة فرص العمل والاستثمار للسعوديين تدريجيا[3].

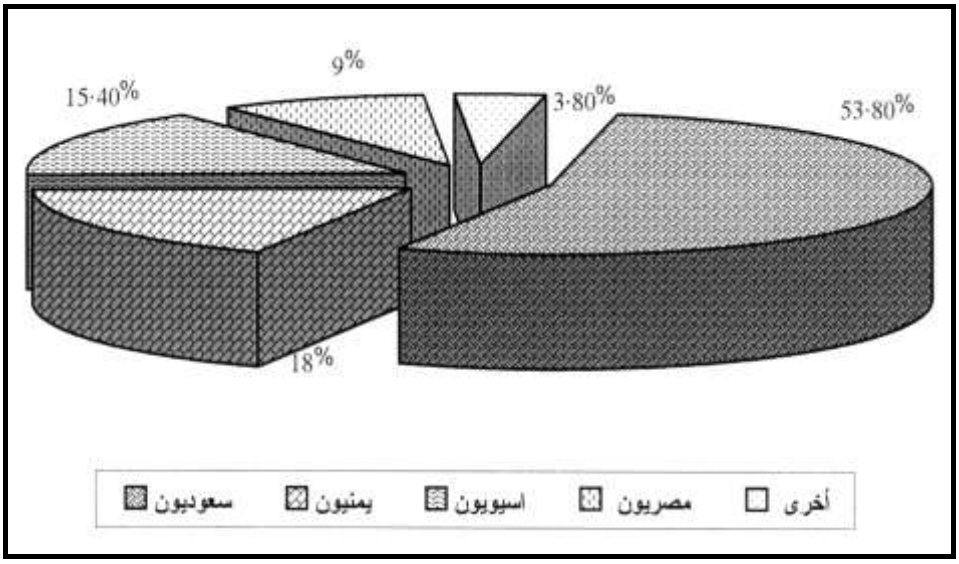

شكل (17) : التوزيع النسبى للبائعين وفقا لجنسياتهم بسوق ثلاثاء أبها.

---

(1) من نتائج الحصر الشامل للباعة والمتسوقين في سوق ثلاثاء أبها خلال الفترة الصباحية والمسائية ليوم الثلاثاء من الأسبوع الثاني والرابع لشهر ربيع الأول لعام 1423 هـ .

(2) ينتشر هذا النمط في المحلات التي تديرها النساء السعوديات حيث يستعينا ببعض العمالة الأسيوية ، سواء من النساء أو الرجال للمعاونة في النشاط اليومي للمحل بصورة دائمة .

(3) حيث يقتصر تأجير بلدية أبها للمحلات والبسطات بالسوق على السعوديين فقط ، ويشترط إدارتهم لها مباشرة ، مع التصريح باستخدام عمالة من الوافدين لمعاونتهم

يستأثر العنصر النسائي (من السعوديات) بنحو 38.4 % من جملة الباعة، سواء في المحلات الدائمة أو في ساحة السوق من البائعات المتجولات بين الأسواق، أو القرويات الوافدات للسوق لتصريف إنتاجهم من منتجات الألبان والصناعات اليدوية والنباتات العطرية (صورة 6).

تشكل السلع المعروضة خلال الأسبوع بالسوق نحو 76 % من جملة – حجم وأنواع – نظيرتها يوم السوق الأسبوعي، الذي يشهد مزيداً من كميات وأنواع الحبوب والنباتات العطرية والخضراوات والفاكهة، والتي يقبل على شرائها أيضا بعض الباعة المتجولين لعرضها للبيع في أسواق أخرى.

يتباين متوسط نصيب كل بائع من جملة المتسوقين المترددين (فاعلية السوق) على السوق في يومه الأسبوعي، وفقا لنوع السلع المتداولة. إذ يشهد بائعو السلع النوعية – التي لا يوجد نظير لها في المراكز التجارية اليومية – نشاطا ملحوظا يبلغ أقصاه (من 10 – إلى أقل من 20 متسوق)، بالنسبة للعسل، السمن ومنتجات الألبان، يليها مجموعة الحبوب والنباتات العطرية والصناعات اليدوية (20 متسوق فأكثر)، شكل رقم (18)، أما أقلها (أقل من– 10 متسوق/يوم) مجموعة السلع الحديثة والمنظفات والخضر وأنواع أخرى.

يتراوح متوسط العائد الشهري لعينة الدراسة من الباعة ما بين أقل من 1000 ريال وأكثر من 2000 ريال شهريا، (14.1%، 34.6% لكل منهما على الترتيب). وتشكل الفئة الوسطى (من 1000– إلى 2000ريال شهريا) النمط السائد إذ تضم نحو نصف عينة الدراسة من الباعة.

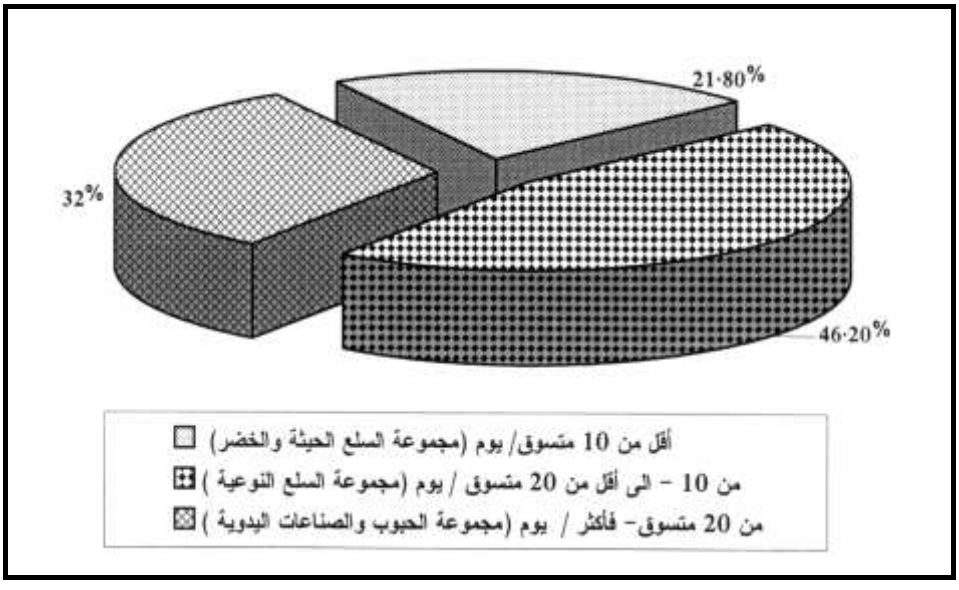

شكل (18) : متوسط نصيب كل بائع من جملة المتسوقين بسوق ثلاثاء أبها.

(1) أغلبهم من كبر السن اللاتي يمارسن البيع في السوق منذ أكثر من 30 عاماً .

تركزت أسباب تفضيل البيع في سوق ثلاثاء أبها، حول نشاط السوق وكثرة المتسوقين (64.1%، 35.9% لكل منهما على الترتيب) كما امتدت ساعات عملهم بالسوق إلى ما يقرب من 12 ساعة، وتعد الفترة المسائية (من 3 – 6 عصرا) أكثر ساعات اليوم نشاطا لحركة البيع في السوق.

بالنسبة لعينة الدراسة من المتسوقين :

يتراوح متوسط عدد المتسوقين المترددين على سوق ثلاثاء أبها الشعبي في يوم انعقاده الأسبوعي ما بين 500 – 600 متسوقا[1]، يشكل العنصر الرجالي المكون الرئيسي لحركة المتسوقين (88 % منها) كما أن السواد الأعظم للمتسوقين من السعوديين، إذ بلغت نسبتهم نحو 92.4% من حجم عينة الدراسة، والبقية تضم الوافدين من العرب والأسيويين. ويفسر ذلك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسوق بالنسبة للسعوديين ، نظرا لارتباط المكون السلعي بالسوق بكثير من الجوانب والعادات الاجتماعية والتاريخية والغذائية لهم[2].

يمتد أثر البعد التاريخي والاجتماعي للسوق على التركيب العمري لعينة المتسوقين ، إذ استأثرت الفئة العمرية من 40 – إلى أقل من 60 عاما بنحو نصف حركة المتسوقين، تليها الفئة الأكبر سنا (60 عاما فأكثر)، والتي اختصت بنحو 35.9% منهم (شكل 19)، ويرجع ذلك لكونهما من الأجيال التي عايش الكثير منها الدور الاقتصادي والاجتماعي للسوق قبل مرحلة انتشار الأسواق اليومية والمراكز التجارية الحديثة.

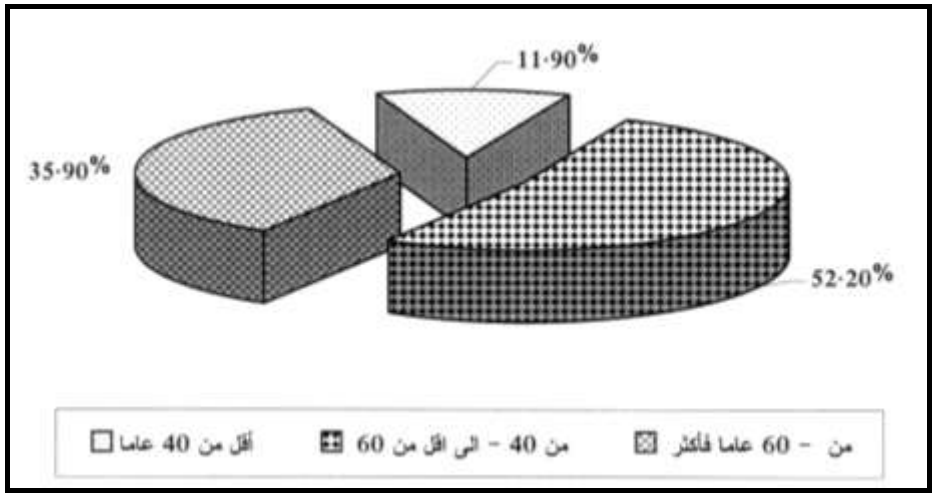

شكل (19) : التوزيع النسبى لفئات المتسوقين العمرية بسوق ثلاثاء أبها.

(1) من نتائج الحصر الميداني للباعة والمتسوقين .

(2) يتمثل ذلك في إقبالهم على اقتناء الصناعات اليدوية العسيرية واستخدام البخور والعود والنباتات العطرية، واستعمال العسل والدقيق والسمن في صناعة أنواع من الطعام (العريكة) ترتبط بالحفلات والمناسبات والزواج، (من نتائج المقبلات الشخصية مع شيخ سوق العسل وبعض المتسوقين بالسوق).

تتباين الحالة التعليمية والوظيفية لعينة الدراسة من المتسوقين، إذ يشكل فئة من يجيدون القراءة والكتابة (مادون التعليم الثانوي)، النمط السائد بين مجموعة المتسوقين (54.3%). تليها الفئة التعليمية الأعلى (ثانوي وجامعي فما فوق) والتي تختص بنحو 29.3 % شكل رقم (20–أ). ولا تختلف الصورة كثيرا للحالة الوظيفية والتي تشكل فئة المتقاعدين[1] النمط السائد الذي يضم نحو ما يقرب من ثلثي

المتسوقين، مقابل نحو 18.5% لموظفي الحكومة، 14.1% للمتسببين (المسترزقين ممن لا يعملون بالوظائف). شكل رقم (20–ب).

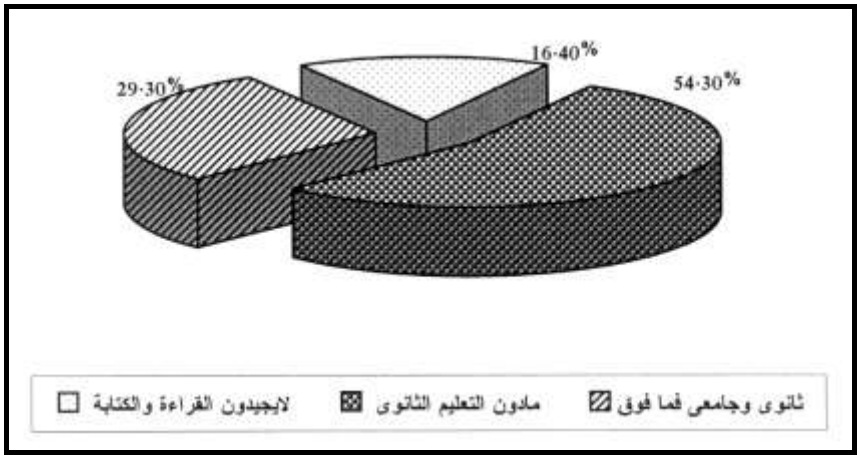

شكل (20– أ) : الحالة التعليمية لفئات المتسوقين بسوق ثلاثاء أبها.

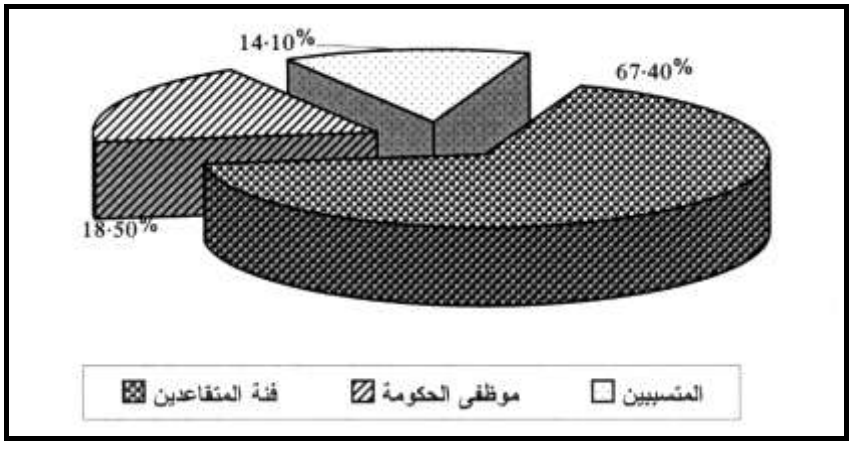

شكل (20–ب) : الحالة الوظيفية لفئات المتسوقين بسوق ثلاثاء أبها.

---

(1) من يتقاضون معاش ، وتتسع هذه الفئة نظرا لانخفاض المعاش إلى 45 عام ، وبناء على رغبة العامل في التقاعد، ممن بلغت مدة خدمتهم الوظيفية 20 عاما فأكثر.

أما عن الحالة الاجتماعية لفئات المتسوقين المترددين على السوق، فإن فئة المتزوجين تشكل الجانب الأكبر من عينة الدراسة (89.1% منها)، وهو ما يعكس أهمية السوق الاقتصادية بالنسبة لبعض الأسر _ حيث يتاح لها شراء بعض السلع من المنتجين مباشرة بدون وسطاء بأسعار أقل _ وخاصة في ظل انتشار نمط الأسرة كبيرة الحجم في المجتمع السعودي . إذ شكلت الأسر متوسطة الحجم

(من 5 – إلى أقل من 10 أفراد) نحو ما يفوق ثلث عينة المتسوقين ، يليها الفئة الكبيرة حجما (من 10 – إلى أقل من 15 فردا) والتي تختص بنحو 28.3% . مقابل نحو 21.7 % ، 14.1 % للأسر صغيرة الحجم (أقل من 5 أفراد)، والأكبر حجما (15 فرد فأكثر)، لكل منها على الترتيب شكل رقم (20– ج) .

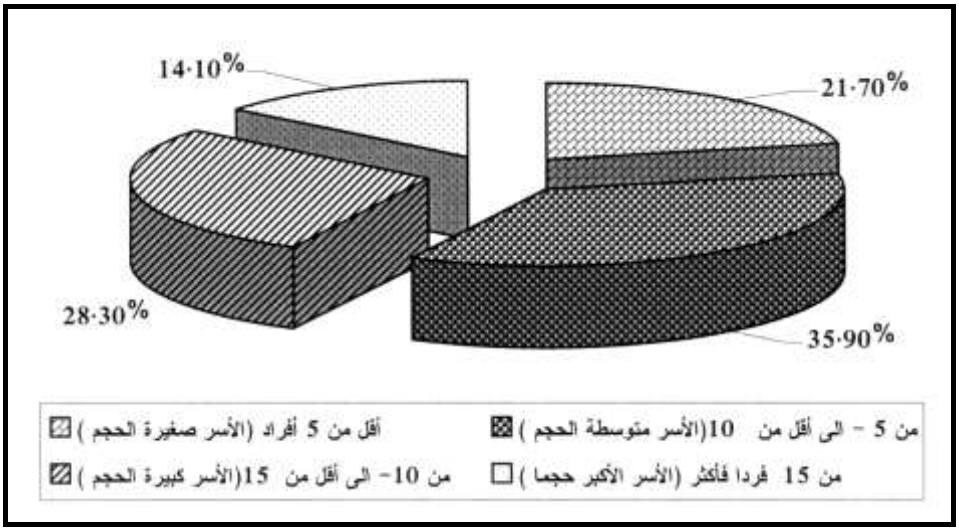

شكل (20– ج) : التوزيع النسبى لحجم الأسرة لفئة المتسوقين بسوق ثلاثاء أبها.

لا شك أن تحسن مستوى الدخل وما يصاحبه من زيادة في القوة الشرائية للسكان يساعد على تعزيز المركز الاقتصادي للسوق ، فعلى مستوى عينة الدراسة من المتسوقين، شكلت فئة متوسطي الدخل (من 2000 – إلى أقل من 5000 ريال في الشهر)، الجانب الأكثر انتشارا (34.8 % منهم) يليها فئة الدخل المرتفع من (5000 – إلى أقل من 10000ريال) والتي اختصت بنحو 26.1 %. مقابل نحو 21.7 % ، 17.4 % لكل فئة الدخل الشهري المرتفع جدا (10000ريال فأكثر) وفئة محدودي الدخل (أقل من 2000 ريال) شكل رقم (21) .

كما أن معدل الإنفاق في كل زيارة للسوق يعكس مدى ما يلبيه السوق من احتياجات المتسوقين، وقد تراوح المعدل ما بين أقل من 100 ريال، و 600 ريال فأكثر (18.4 % ، 31.5 % من عينة المتسوقين لكل منهما على الترتيب)، مقابل نحو 35.9 % للنمط السائد (من 100 – أقل من 300 ريال)، و14.2 للنمط الأقل انتشارا (من 300 – إلى أقل من 600 ريال) شكل رقم (22).

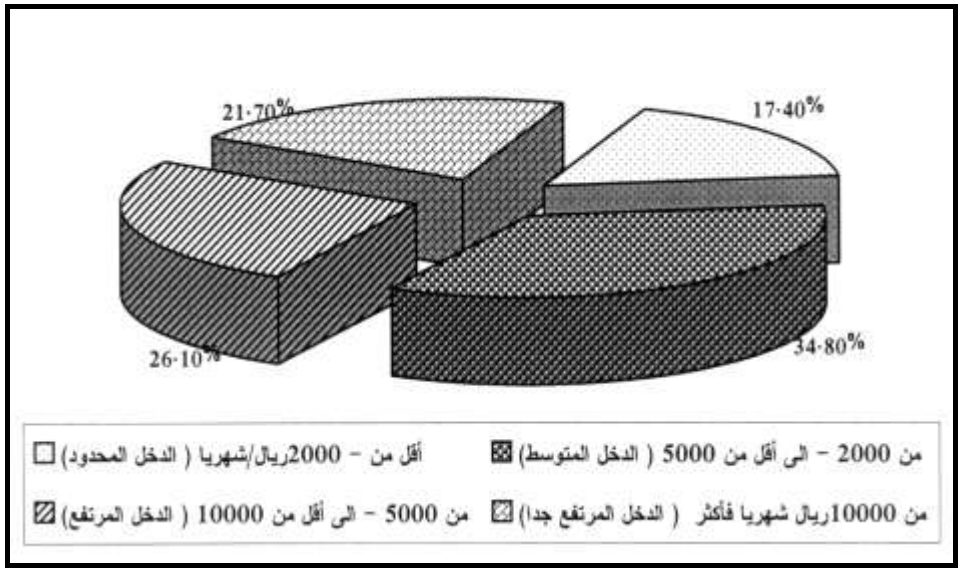

شكل (21) : التوزيع النسبى لفئات الدخل للمتسوقين بسوق ثلاثاء أبها.

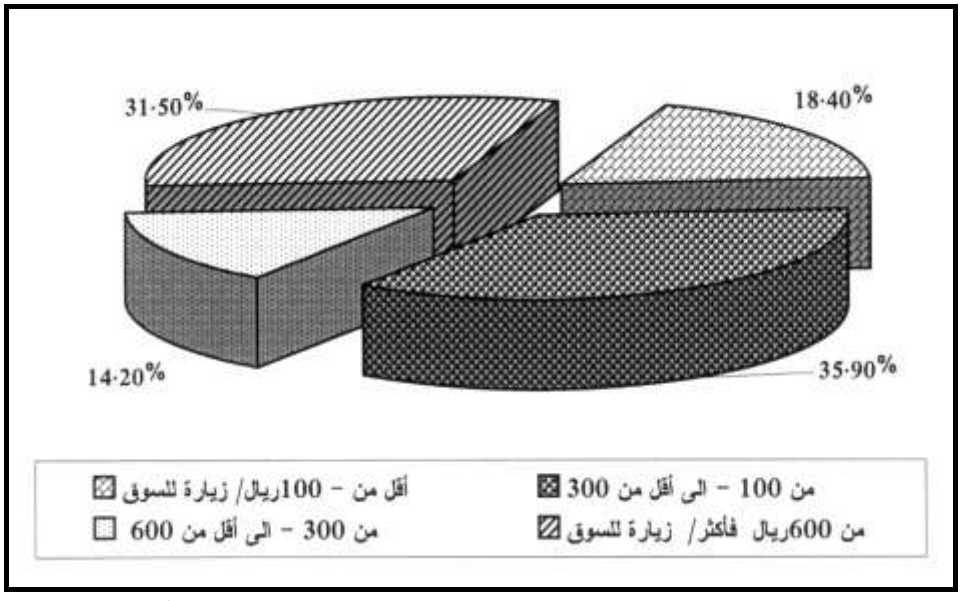

شكل (22) : التوزيع النسبى لمعدل الانفاق لفئات المتسوقين بسوق ثلاثاء أبها.

تباينت مرات التردد على السوق خلال الشهر الواحد بالنسبة لكل من الباعة والمتسوقين، فعلي حين بلغت أقصاها بالنسبة للباعة (55.1% من حجم العينة) ممن يترددون بانتظام (أربع مرات شهريا) خلال يوم الانعقاد الأسبوعي للسوق، يليها ثلاث مرات شهريا، ومن بينهم فئة الباعة المتجولين بما يجلبونه من سلع متنوعة، وذات أسعار مناسبة؛ تشجع بعض المتسوقين على القدوم الى السوق.

وعلى مستوى المتسوقين فقد شكل التردد نصف الشهري (مرتان شهريا) نحو خمسي حركة التردد الشهري، يليها التردد المنتظم (أربع مرات)، كما هو موضح بالجدول رقم (9) والشكل رقم (23). الأمر الذي ساهم كثيرا في اجتذاب السوق لكثير من الباعة المتجولين بصورة اقتصادية؛ نظرا لأنهم يبيعون سلعهم في أماكن غير ثابتة (لا يسددون إيجاراً كبقية البائعين بمحلات السوق)، كما أن بإمكانهم نقل السلع للبيع في أسواق أخرى.

جدول (9) : التوزيع النسبي للمترددين شهريا على سوق ثلاثاء أبها.

البيان	الباعة %	المتسوقين %
مرة واحدة	11.6	20.7
مرتان	14.1	41.3
ثلاث مرات	19.2	14.1
أربع مرات	55.1	23.9
الجملة	100	100
حجم العينة	78	92

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة. والنسب والتجميع من حساب الباحث.

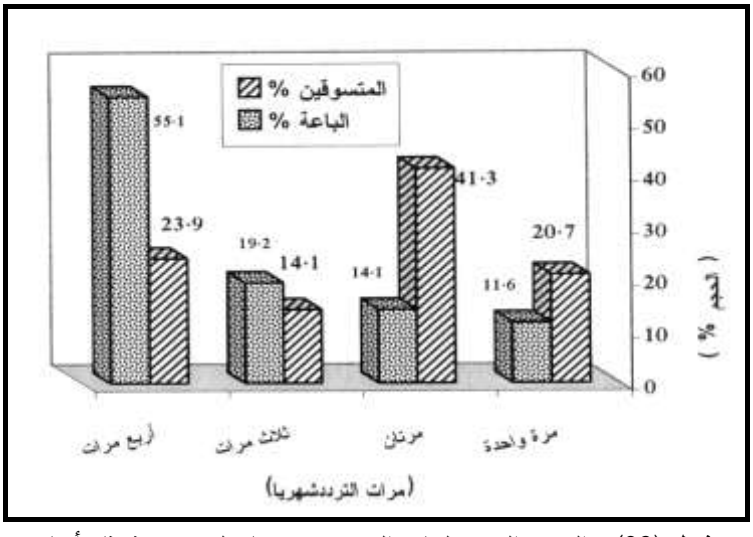

شكل (23) : التوزيع النسبى لفئات المترددين شهريا على سوق ثلاثاء أبها.

تعددت أسباب تفضيل عينة الدراسة من المتسوقين للحضور إلى سوق ثلاثاء أبها والتسوق منه، كما هو موضح بالجدول (10) والشكل رقم (24).

جدول (10) : التوزيع النسبي لأسباب تفضيل المتسوقين لسوق ثلاثاء أبها.

أســـباب التفضيل	%
جودة السلع وتنوعها وملائمة سعرها	39.1
عدم توافرها في المراكز التجارية الحديثة	35.9
قرب السوق من السكن	10.9
عدم توافرها في غير أيام الميعاد	7.6
وجود أسواق قريبة	4.3
أسباب أخرى	2.2
جملة العينة (92 متسوق)	100

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة، والنسب والتجميع من حساب الباحث.

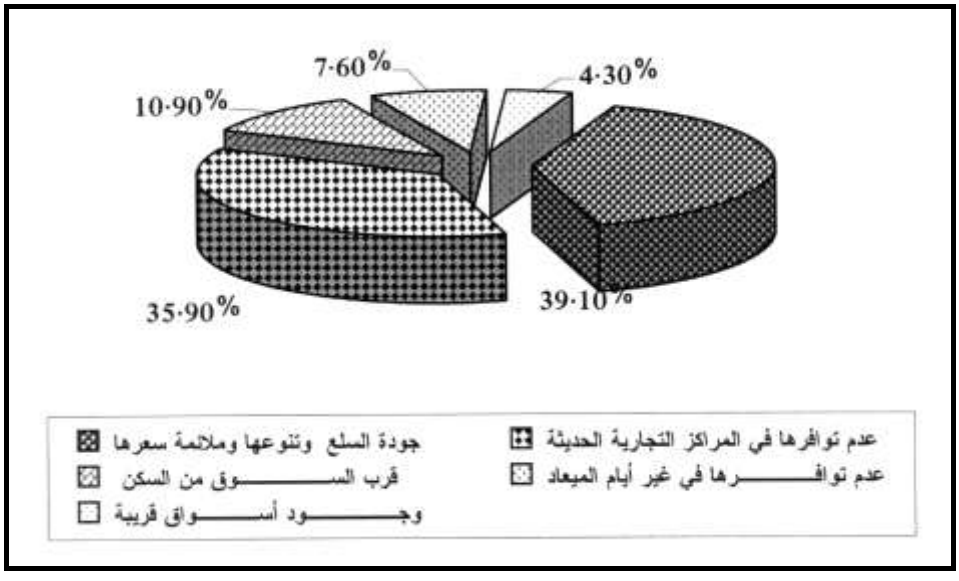

شكل (24) : التوزيع النسبى لأسباب تفضيل المتسوقين لسوق ثلاثاء أبها.

يتضح من الجدول السابق أن السلع تشكل المحرك الرئيسي لسلم التفضيل للمتسوقين، حيث تصدرت جودة السلع وتنوعها وملائمة سعرها، وعدم توافرها في المراكز التجارية الحديثة الدائمة، قائمة الأسباب (39.1 % ، 35.9 % لكل منهما على الترتيب)، يلي ذلك قرب السوق من السكن (10.9)، عدم توافره في غير أيام الميعاد، ووجود أسواق أخرى قريبة منه – الأغنام والأعلاف والفحم[1]–؛ مما

يجعل من زيارة السوق اقتصادية بصورة أكبر، من خلال تلبية الشق الأكبر من الاحتياجات – خلال رحلة واحدة – والتي مثلت نحو 74% من جملة احتياجات عينة الدراسة من المتسوقين.

أثرت الخصائص المكانية والاقتصادية للسوق على رؤية عينة الدراسة من المتسوقين لمستقبل السوق، رغم ظهور المراكز التجارية الحديثة ، حيث بلغت نسبة توقعهم نحو 100 % لاستمرار السوق الشعبي، وإن تعددت أسباب تدعيم هذا الاستمرار ، كما هو موضح بالجدول رقم (11) والشكل رقم (25).

جدول (11) : التوزيع النسبي لأسباب استمرار السوق الشعبي.

أسباب الاستمرار	%
لأنه سـوق شعبي	33.7
تنوع السـلع	28.3
توافر المستلزمات العسيرية القديمة	20.6
لأنه يمثل تراث الأجداد	17.4
جملة أفراد العينة 92 متسوق	100

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة. والنسب والتجميع من حساب الباحث.

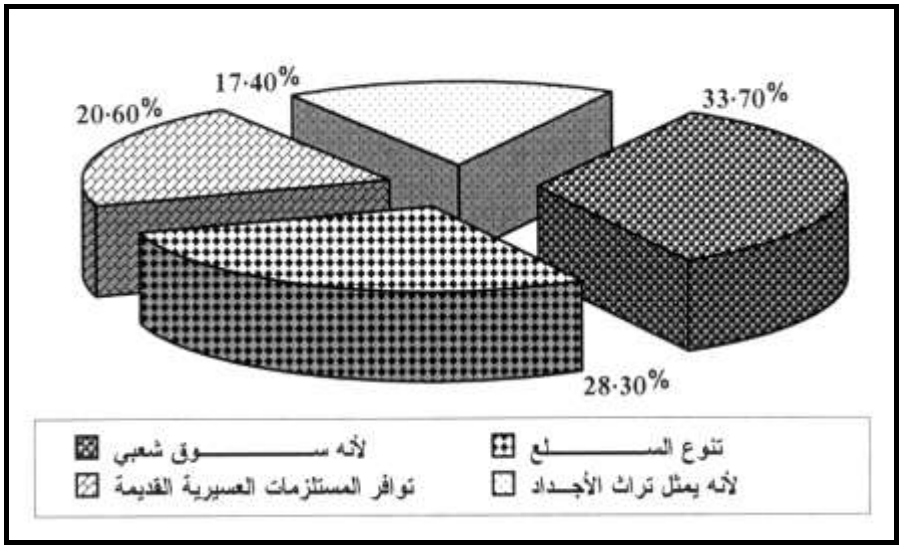

شكل (25) : التوزيع النسبىلأسباب أستمرار نشاط سوق ثلاثاء أبها.

(1) حيث تتزامن تلك الأسواق المتخصصة مع سوق ثلاثاء أبها، وهى على مسافة أقل من 5 كيلومتر منه .

يتضح من الجدول السابق أن هناك ميزة نسبية يتسم بها السوق عن غيره من الأسواق الدورية الأسبوعية المنتشرة في إقليم عسير، سواء المتخصصة منها (أسواق الحيوانات، الحراج[1]، الأعلاف)، أو الشاملة (التي تضم كل أنواع السلع) الأخرى، ألا وهي أنه شعبي يرتبط بتراث الأجداد (51.1 من جملة الأسباب) يضاف إلى ذلك تنوع السلع ما بين السلع الحديثة، أو المستلزمات والأدوات العسيرية اليدوية القديمة .

إذ كان موقع السوق بجوار قرية المفتاحة الأثرية قد استحوذ ملائمة موقعه على قبول نحو 97.8% من عينة الدراسة من المتسوقين، فإن الأمطار الغزيرة خلال فصل الربيع، شكلت أكثر عناصر المناخ تأثيرا على حركة المتسوقين إلى السوق، يليها الرياح وانخفاض درجة الحرارة (خلال فصل الشتاء).

الإشراف على السوق :

يخضع السوق في إدارته لإشراف بلدية أبها، والتي تتولى الإشراف والمتابعة وتحصيل الإيرادات للمواقع الخاصة بالبلدية عن طريق مندوبيها ومقرهم الدائم في السوق، هذا بالإضافة الى الإشراف من قبل هيئة الأمر بالمعروف.

طرق البيع والموازين والمكاييل السائدة في السوق :

تعد المساومة على سعر السلعة بين البائع والمشتري النمط السائد لطرق البيع للشق الأكبر من السلع المعروضة بالسوق، مع اختلاف أنواعها وتعدد طرق تقديرها. أما الموازين والمكاييل والمقاييس المستخدمة حاليا في السوق، فقد اختلفت بعض الشيء عن الأوزان والمقاييس السابقة – ففي السابق كانت تستخدم أدوات مختلفة في الوزن والكيل والقياس أمثال : الصاع ، والقدح، والذراع – حيث أصبح الكيلو جرام هو الغالب في جميع الأوزان، والمتر هو المقياس السائد في المنسوجات، إلا أن المد[2] هو أكثر استخداما في كيل البن وبعض الحبوب، والتنكة[3] في تقدير كل من التمر والعسل (صورة 4).

مشكلات السوق :

يمكن تقسم أهم المشكلات التي تواجه رواد السوق إلى : مشكلات عامة – تواجه كل رواد السوق – ومشكلات خاصة[4]، تواجه فئة دون غيرها من رواد السوق على النحو التالي كما هو موضح بالجدول رقم (12)، والشكل رقم (26).

---

(1) أسواق الحراج هي أسواق دورية متخصصة، يتألف المكون السلعي الرئيسي من السلع والأدوات السابق استخدامها، من أجهزة منزلية وأثاث وملابس وغيرها ، وهو نمط سائد في دول الخليج بصورة عامة .

(2) المد من القمح يساوي 18 كيلو جرام . ويتم الكيل بوعاء مصنوع من الخشب .

(3) والتنكة وعاء من الصاج – يسع نحو 18 لتر – يعبأ فيه التمر، وتستخدم وحدات أصغر منها حجما، مثل نصف تنكة، والربيعية (ربع تنكة). وربيعة العسل يبلغ وزنها نحو 6 كيلو جرام، ويتراوح ثمنها ما بين 1200 – إلى 1400 ريال سعودي .

(4) من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة.

جدول (12) : التوزيع النسبي لأهم المشكلات بسوق ثلاثاء أبها.

أهم المشكلات	%
الافتقار إلى بعض الخدمات	43
القصور في بعض الخدمات القائمة	28.2
منافسة الباعة الجائلين للدائمين	13
ارتفاع إيجار المحلات الدائمة	8.8
ضيق ساحة انتظار السيارات	4.1
نقص السلع المعروضة	3.9
جملة عينة الدراسة من الباعة والمتسوقين (170)	100

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية وتحليل استمارات الاستبانة. والنسب والتجميع من حساب الباحث.

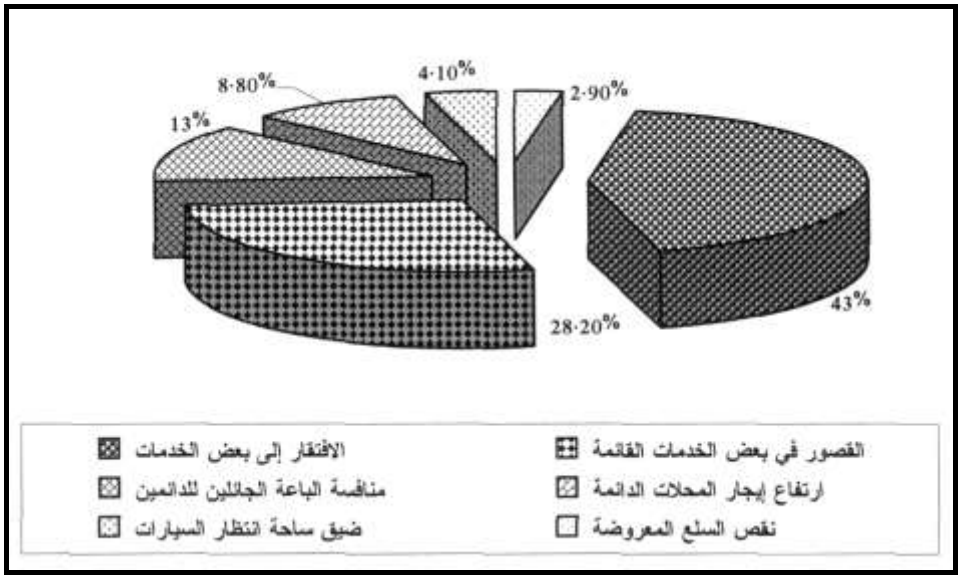

شكل (26) : التوزيع النسبى لأهم المشكلات بسوق ثلاثاء أبها.

مشكلات عامة :

تتراوح بين الافتقار إلى بعض الخدمات، والقصور في البعض الأخر، حيث يفتقر السوق إلى مصدر مياه الشرب، ومسجد للصلاة، ومطعم أو كافتيريا لتقديم الوجبات والمشروبات الساخنة لرواد السوق[1] ووحدة لإسعاف الحالات المفاجئة.

---

(1) أقرب مطعم في أحياء المدينة على بعد نحو 480 مترا .

أما القصور في الخدمات القائمة، فيتمثل في دورات المياه الملحقة بالسوق، فهي دون المستوى سواء من حيث أعدادها – مقارنة بعدد رواد السوق – أو كفاءتها بالنسبة للدور المنشود من السوق

كأحد مقومات الجذب السياحي بمنطقة أبها الحضرية. إضافة إلى تدني خدمات النظافة والتخلص من القمامة، خاصة خارج السوق في المنطقة التي يشغلها الباعة الجائلون يوم السوق الأسبوعي.

ورغم اتساع المساحة المخصصة لانتظار السيارات خارج السوق، إلا أن سوء التنظيم ، وشغل الباعة الجائلين لمداخلها؛ يقلل من دورها الوظيفي . ويتشابه ذلك مع الممر الرئيسي للسوق الذي يشهد تركز سيارات الباعة الجائلين على جانبيه (صورة 8)، إضافة إلى عدم التزام بعض رواد السوق باتجاه السير المحدد للدخول أو الخروج من السوق؛ مما يتسبب في اختنا قات مرورية في مدخل السوق ذو الاتجاه الواحد .

مشكلات خاصة :

بالنسبة للباعة في المحلات والبسطات الدائمة بالسوق ، فتتمثل أهم مشكلاتهم في ارتفاع القيمة الايجارية للمحلات، ومنافسة الباعة الجائلين لهم خاصة من اليمنيين الذين يبيعون السلع نفسها ، وبسعر أقل في المنطقة الخارجية للسوق . وفي المقابل تأتي مشكلة الباعة الحائلين وخاصة اليمنيين الذين يرغبون في زيادة مدة تصريح الإقامة[1] وتوفير محلات مؤقتة[2] لحماية سلعهم من الظروف الجوية، وخاصة الأمطار الغزيرة، التي يتعرضون لها خلال موسمي الربيع والصيف .

أما أهم مشكلات المتسوقين، فتتمثل من وجهة نظرهم في ضيق ساحات انتظار السيارات، والاختناقات المرورية في الممرات الرئيسية المؤدية للسوق .

الخاتمة :

أسفرت الدراسة النظرية للأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية، والتطبيقية لسوق ثلاثاء أبها الشعبي عن العديد من النتائج لعل أهمها :

* الأسواق الشعبية ظاهرة جغرافية مرتبطة بالتراث العسيري ،شأنها شأن العديد من خصائص بيئتهم الاجتماعية وما تحتويه من عادات وتقاليد .
* تنوع الدور الوظيفي للأسواق الشعبية فى المراحل الأولى لنشأتها ،تأثرا بالنظام القبلي السائد آنذاك، ليتخطى الوظيفة الاقتصادية، ويمتد إلى الوظيفة الاجتماعية والترويحية والثقافية.

---

(1) يطالبون بمضاعفة مدة التصريح المؤقت من شهر إلى شهرين مقابل تسديد رسوم ، حتى يتمكنوا من تصريف كل حمولة سيارتهم من السلع المجلوبة من اليمن ، حيث يضطرون أحيانا إلى التخلف عن المدة المحدودة ، ميما يعرضهم للمخالفة و الغرامة والحرمان من الزيارة إلى السعودية أحيانا .

(2) يرغبون أن تدبر لهم بلدية أبها محلات مؤقتة على هامش ساحة انتظار السيارات ، يسددون عنها رسوم عن كل زيارة . من نتائج المقابلة الشخصية مع العديد من الباعة الحائلين في ساحة الانتظار خارج السوق.

* شهدت فترة ما بعد السبعينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر تحولات اقتصادية واجتماعية ،كان لها أكبر الأثر على خريطة الأسواق فى منطقة أبها الحضرية ، إذ تناولت مواضعها ومورفولوجيتها ودوريتها وتركيبها السلعي ونفوذها الفعلي.
* تتوزع مواقع الأسواق بمنطقة أبها الحضرية توزيعا عشوائيا ؛ الأمر الذي يعنى أن هذا النمط عبارة عن نتيجة مكانية لعملية من العمليات التى صاحبته وأثرت فيه.
* أتاح النظام الدوري للأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية (سبعة أسواق على مدار أيام الأسبوع) توفر نوعا من التكامل الاقتصادي ومرونة حركة التبادل التجاري بداخلها، أو بينها وبين الأقاليم المجاورة؛ وهو ما يعكس أهمية استمرارية هذا النمط من الأسواق فى أداء دورها الوظيفي.
* لشبكة الطرق وعامل المسافة دور هام فى تراجع أهمية الوظائف الاجتماعية والترويحية والثقافية لصالح الوظيفة الاقتصادية للأسواق الشعبية .
* تمتد الجذور التاريخية لسوق ثلاثاء أبها الشعبى إلى نحو ما يقرب من 200 عام ، أستمد نشاطه خلالها من الدور السياسي والإداري الذي مارسته المدينة ، رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى ساهمت فى اندثار بعض الأسواق العسيرية القديمة ،وظهور نمط الأسواق و المراكز التجارية المتخصصة الحديثة.
* يمتد مجال النفوذ الفعلي لسوق ثلاثاء أبها إلى خارج منطقة أبها الحضرية، وقد أنعكس ذلك على مصادر إمداده بالسلع والمترددين حجما وكما .
* ساهمت مجموعة من العوامل الجغرافية فى رسم الإطار العام للإقليم الفعلي للسوق،لعل أهمها الموقع الجغرافي ، مظاهر السطح ، التركيب السلعي ، وطرق ووسائل النقل إضافة إلى العامل التاريخي والسياسة الحكومية .
* أسفرت دراسة الملامح العامة للمترددين على سوق ثلاثاء أبها عن بعض الاستنتاجات التى تتعلق بأسباب بقاء واستمرارية نشاط الأسواق الشعبية ، أغلبها جوانب اقتصادية أهمها :
  - تعد الأسواق الشعبية منفذاً رئيسياً لكثير من المنتجين لتصريف فائض إنتاجهم بأنفسهم بدون وسطاء ؛ مما يشجع على قدوم كثير من المستهلكين إلي هذه الأسواق وحصولهم على مشترياتهم بسعر ارخص وبنوعيات أجود.
  - التأثير المتبادل بين كل من المتسوقين والباعة المتجولين، إذ شجعت كثرة الباعة المتجولين وتنوع سلعهم وملائمة أسعارها؛ على توافد الكثير من المستهلكين إلي السواق، وفى المقابل أدت كثرة المتسوقين إلي جذب المزيد من الباعة إلى السوق .
  - تشكل التكلفة الاقتصادية جانبا مهما فى زيادة مرونة الحركة للباعة المتجولين ،إذ يبيعون سلعهم فى أماكن غير ثابتة ، لا يسدد عنها إيجار(كما هو الحال فى محلات السوق)، كما أن بإمكانهم نقل سلعهم للبيع فى أسواق عدة.
  - يمثل كل من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الشرائية والتميز السلعى، حافزاً لزيادة النشاط التجاري للأسواق الشعبية، رغم تغير أنماط الاستهلاك وظهور الأسواق والمراكز التجارية.

- ترتبط معظم مواقع الأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية بمحلات ذات أهمية إدارية وتجارية للمناطق الريفية المجاورة، ويتوافق ذلك مع الوظائف المركزية للمدن، مما يساهم فى ازدياد أهمية هذه الأسواق.

التوصيات :

يمكن التنويه على بعض الجوانب التى من شأنها تدعيم الدور الوظيفي للأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية، وتفعيل دورها على المستوى المحلى والقومي كأداة جذب سياحي فى النطاق الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية لعل أهمها :

* تفعيل الدور الحكومي بزيادة الاهتمام ببقية الأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية (كظاهرة تاريخية وعنصر تراث)؛ بتخطيطها وتجهيزها بالخدمات اللازمة على غرار تجربة سوق الثلاثاء الشعبى بمدينة أبها.
* توجيه الاهتمام بالأسواق الشعبية الصغيرة التى تعقد فى مناطق ريفية (سوقا سبت بنى رزام، أثنين بن حموض وأربعاء آل يزيد) كأداة للتنمية الريفية، وبتحقيق التوازن بتنشيط الأسواق وجذب السياحة للهوامش الريفية.
* زيادة الاهتمام بالصناعات اليدوية والحرفية التراثية، وإقامة محلات موسمية (صيفا) بمناطق المزارات السياحية فى ظل وجود طلب جديد على تلك السلع التقليدية، على غرار ما هو سائد فى المناطق السياحية فى مصر.
* تعكس تجربة قرية المفتاحة الأثرية دور السياحة النشطة فى تدعيم حيوية الأسواق وانتعاشها؛ لذا يلزم تعميمها فى بقية المناطق الأثرية.
* تطوير وتوفير الخدمات الضرورية بسوق ثلاثاء أبها ؛ ليرقى بدوره الوظيفي مع مراعاة ذلك مستقبلا عند تطوير بقية أسواق أبها الحضرية.
* ضرورة إحياء الدور الاجتماعي والثقافي والترويحي للأسواق الشعبية بمنطقة أبها الحضرية فى إطار خطة إقليمية شمولية.

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة لكليات البنات
كلية التربية للبنات – قسم الجغرافيا

بحث عن الأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية : (دراسة فى الجغرافية الاقتصادية)
استمارة استبانه رقم (1) : خاصة بالبائعين المترددين على سوق ثلاثاء مدينة أبها

ملحوظة:(البيانات التى تدون فى هذه الاستمارة سرية للغاية ولن تستخدم فى غير الأغراض العلمية للباحث).

أولا: بيانات عن السوق :

* أسم السوق / – تاريخ إنشاء السوق / – الموقع السابق للسوق / –/
* مساحة السوق : الأرض / م2 – المباني / م2
– ساحات انتظار السيارات / م2 – شكل السوق /
* ملكية السوق والأشراف عليه : حكومي ( ) – غير ذلك /
* تجهيزات السوق : مسور / ( ) – به محلات ( ) – به مظلات ( ) – دورات مياه ( ).
مسجد ( ) – به مطعم ( ) – تجهيزات أخرى ، ، ،

ثانيا : بيانات عن الباعة :

* محل الإقامة/ مدينة ( ) ، الحي ( ) ، القرية ( ).
* كم تبلغ المسافة بين السكن و السوق ؟ (كم) – كم تستغرق من الوقت ؟ (دقيقة) .
* متى تصل إلى السوق ؟ ( ) – الوسيلة المستخدمة : – التكلفة بالريال ( ) .
* كم عدد ساعات عملك بالسوق ؟ ( ) – ماهى أكثر ساعات اليوم نشاطا ( ) –
كم عدد المتسوقين يوميا (متسوق) – و ما أكثر المواسم نشاطا (،) .
* هل تحضر للسوق فى كل موعد للسوق ( ) – كم عدد المرات / أسبوعيا ( ) ، شهريا ( ) .
* هل تمتلك ، أو تعمل فى محل ثابت فى السوق ( ) –كم يبلغ الإيجار الشهري ؟ (ريال).
كم عدد العاملين ( ) – جنسية العاملين / ،
/
* هل تستمر فى البيع فى السوق بقية أيام الأسبوع ؟ ( ) – ، تبيع نفس السلع ( )، أخرى ( ) .
كم حجم حركة البيع ؟ أكثر ( ) – متساوية ( ) – أقل من يوم السوق ( ) .
* هل تتردد على أسواق أخرى ؟ نعم ( )، لا ( ) : ماهى ؟ / / / /
كم يبلغ متوسط دخلك الشهري من عملك بالسوق ؟ (ريال) .
* ماهى أهم المشكلات التى تواجهك بالسوق ؟ / / / / /
.
* ماهى أهم المقترحات لتطوير السوق ؟ / / / / /
.

ثالثا : بيانات خاصة بالسلعة :

* ما هو مصدر السلعة التى تعرضها للبيع فى السوق ؟
من تاجر الجملة ( ) – من المصنع ( ) – من أي مدينة ؟ (/) .
من مندوب مبيعات ( ) – من مزرعة ( ) – هل يمرون عليك بالمتجر ( ).
أم تشتريها من السوق ( )، أم من خارج المملكة ( )، كيف تتسلمها ؟ .
* ماهى الوسيلة المستخدمة فى نقل السلعة إلى السوق ؟ / / / كم تكلفة نقلها ؟ (ريال).
* طريقة عرض السلعة بالسوق : محل ( ) ، بسطة ( ) ، تحت مظلة ( ) ، على سيارة ( ) ،

على الأرض ( ) ، طرق أخرى / / / /

نشكركم على حسن تعاونكم، الباحث ،

المملكة العربية السعودية
الرئاسة العامة لكليات البنات
كلية التربية للبنات – قسم الجغرافيا

بحث عن الأسواق الشعبية فى منطقة أبها الحضرية : (دراسة فى الجغرافية الاقتصادية)
استمارة استبانه رقم (2) : خاصة بالمتسوقين المترددين على سوق ثلاثاء مدينة أبها.

ملحوظة:(البيانات التى تدون فى هذه الاستمارة سرية للغاية ولن تستخدم فى غير الأغراض العلمية للباحث).

* محل الإقامة/ مدينة ( ) ، الحي ( ) ، القرية ( ) .
* النوع : ذكر ( ) ، أنثى ( ) -- الجنسية : سعودي ( ) ،غير سعودى ( ) / ،
* كم تبلغ المسافة بين السكن و السوق ؟ (كم) – كم تستغرق من الوقت ؟ (دقيقة) .
* متى تصل إلى السوق ؟ ( ) – الوسيلة المستخدمة : – التكلفة بالريال ( ) .
* الحالة الاجتماعية : متزوج ( )، أعزب ( ) ، أرمل ( ) ، مطلق ( ) .
عدد أفراد الأسرة :(فردا) .
* الحالة التعليمية : أمي(لا يقرأ و لا يكتب) ( ) ، – يقرأ ويكتب ( ) – ،متوسط ( ) ،
ثانوي ( ) ، – جامعي فما فوق ( ) .
* الحالة الوظيفية : / / / ، – متوسط الدخل الشهري (ريال) .
* هل تحضر للسوق فى كل موعد للسوق ( ) – كم عدد المرات / أسبوعيا ( ) ، شهريا ( ) .
* كم يبلغ معدل الصرف فى كل زيارة للسوق (ريال) ،– ماهى السلع التى اشتريتها ؟ / /
* هل تذهب إلى أسواق أخرى ؟ نعم ( ) ، ما هي ؟ – / / – لا ( ) .
* هل يلبى السوق كل احتياجاتك ؟نعم ( ) ، – لا ( ) –لماذا ؟ – / / .
* ما أسباب تفضيلك للشراء من هذا السوق ؟ – عدم توافرها فى غير أيام موعد السوق ( ) ،
السعر المناسب ( )، – جودة السلعة وتنوعها ( )، – قربه من السكن ( ) .
وجود أسواق أخرى بالقرب منه ( )، – وفرة الخدمات ( )، – أخرى / / .
* هل تتوقع استمرارية نشاط الأسواق الشعبية بالرغم من ظهور المراكز التجارية الحديثة ؟ لا ( ) .
نعم ( ) ، لماذا ؟ / / / / /
.
* ماهى أهم المشكلات التى تواجهك بالسوق ؟ / / / / /
.
* ماهى أهم المقترحات لتطوير السوق ؟ / / / / /
.

نشكركم على حسن تعاونكم ،

الباحث ،

صورة (1) : المحلات الخرسانية ومظلاتها المعدنية بسوق ثلاثاء أبها (1423هـ) (منتجات الحرف اليدوية).

صورة (2) : البسطات المعدنية ومظلاتها بوسط سوق ثلاثاء أبها (1423هـ)
(العطور والتموينات بالصف الأوسط من البسطات).

صورة (3) : البيع على البسطات في داخل السوق (نمط من الباعة الدائمين)
(منتجات من التراث العسيري)

صورة (4) : البيع بداخل محلات السوق (نمط من الباعة الدائمين)
(منتجات شمع وعسل النحل).

صورة (5) : البيع على البسطات في داخل السوق (نمط من الباعة الدائمين)
(أدوات منزلية حديثة)

صورة (6) : البيع على الأرض في مداخل السوق (نمط من البائعات المتجولات) (منتجات ألبان ونباتات عطرية وخضراوات).

صورة (7) : البيع على السيارات في ساحة الانتظار (نمط من الباعة المتجولين) (الحبوب والتمور).

صورة (8) : البيع على السيارات على جانبي الممر الرئيسي (نمط من الباعة المتجولين) (أدوات منزلية وخردوات).

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1- صبري محمد حمد ، شبكة الطرق المعبدة في إمارة عسير بالمملكة العربية السعودية "دراسة جغرافية "، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد (38) جـ 2 ، 2001 .

2- صلاح عبد الجابر عيسى ، جغرافية العمران الريفي ، دراسة تطبيقية على مركز رشيد ، رسالة ماجستير منشورة ، النهضة المصرية ، القاهرة ، 1982 م .

3- عبد الفتاح إمام حزين ، استخدامات الأرض بمدينة أبها بالمملكة العربية السعودية ، مجلة دراسات جغرافية ، عدد (14) تصدرها كلية الأدب ، جامعة المنيا ، 1989 م .

4- عبد القادر عبد العزيز علي ، الإحصاء والكمبيوتر في معالجة البيانات الاجتماعية عامة ، والجغرافية خاصة ، دار الجامعة للطباعة الحديثة ، 1984 م .

5- عبد الله سالم الزهراني ، أسواق الباحة " دراسة جغرافية" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1401هـ.

6- عبد الله سالم الزهراني ، الأسواق الأسبوعية وأهميتها الوظيفية في منطقة الباحة ، مجلة تجارة الباحة العدد (60)، السنة العاشرة ، ربيع أول / ربيع الآخر 1416هـ.

7- عبد الله سالم آل موسى أل فائع ، التراث الشعبي فى منطقة عسير، الطبعة الأولى، بدون ناشر، 1996م.

8- علي إبراهيم ناصر الحربي، المعجم الجغرافي للبلاد السعودية، "منطقة عسير "، بدون ناشر، 1417هـ.

9- غيثان بن علي بن جريس ، أبها حاضرة عسير، "دراسة وثائقية "، السعودية، بدون ناشر . ط1 ، 1997.

10- غيثان بن علي بن جريس ، عسير فى عصر الملك عبد العزيز ،دراسة تاريخية للحياة الإدارية والاقتصادية ، بدون ناشر، السعودية ، ط1 ، 1999 م .
11- فايز حسن غراب ،الأسواق الجبلية وسلوك التاجر الجبلي، فى محافظة حجة، الجمهورية العربية اليمنية، مجلة بحوث كلية الآداب ، جامعة المنوفية ،العدد (13)، يناير 1994 .
12- فتحي محمد مصيلحى، جغرافية الخدمات ،"الإطار النظري وتجارب عربية "بدون ناشر،2001م .
13- فؤاد حمزة ،" في بلاد عسير" ، الرياض ، مكتبة النصر الحديثة ، ط2 ، 1968 م .
14- محمد إبراهيم أرباب ، الأسواق الدورية في منطقة عسير ، مركز البحوث ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود، فرع أبها ، 1408 هـ .
15- محمد بن طاهر اليوسف، العلاقات المكانية والزمانية للأسواق الأسبوعية وخصائصها الجغرافية في واحة الاحساء بالمملكة العربية السعودية، الجمعية الجغرافية السعودية، الرياض، بحوث جغرافية، العدد (31)، 1998.
16- مسعد السيد أحمد بحيري ،جغرافية الأسواق الريفية بمحافظة القليوبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، 1992 م .
17- نعيمة سعد عبدا لله السبيعى ،الأسواق الدورية فى محافظة القطيف ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب للبنات بالدمام ،الرئاسة العامة لكليات البنات ، المملكة العربية السعودية ،1421هـ /2000م .
18- هاشم بن سعيد النعمى ، تاريخ عسير في الماضي والحاضر ، الرياض ، بدون ناشر ، 1384هـ

المصادر:

19- الاستشاري معمار، المخطط الهيكلي لمنطقة أبها الحضرية ، التقرير الأول ، وزارة الشئون البلدية والقروية، وكالة الوزارة لتخطيط المدن ، 1996 .
20- المملكة العربية السعودية ، الغرفة التجارية بأبها ،الدليل التجاري الصناعي السياحي السنوي ،1421-1422هـ .
21- المملكة العربية السعودية ،مصلحة الأرصاد وحماية البيئة ،أرصاد المنطقة الجنوبية، البيانات المناخية لأبها ،وخميس مشيط خلال الفترة من 1967 الى 1997 م .
22- جمعية بن رزام التعاونية ،" بن رزام الأرض ، الإنسان والسوق" ،مكتبة الثغر، خميس مشيط ،1410 هـ.
23- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد الوطني للمملكة العربية السعودية، 1394هـ، 1413هـ.
24- وزارة الداخلية السعودية ،إمارة منطقة عسير، الأمانة العامة لمجلس منطقة عسير ، نظام المناطق واللائحة التنفيذية، 1414 هـ .
25- وزارة الشئون البلدية والقروية، بلدية أبها ، قسم المشاريع ،وحدة الدراسات ، دراسات الأسواق الشعبية ، لوحة التخطيط المقترح لسوق ثلاثاء أبها الشعبي، 3 لوحات مقياس 1 :100 ،1 :250 ، 0414 هـ

المراجـع الأجنبية :

26- Al-Zahrani A.S. (1989): Periodic Market and the trade system in Al-Baha Province,Saudi Arabia, Unpublished, Ph.D. Thesis, Southampton University, England.
27- Ackerman, W.V. (1975): Development Strategy for Cuyo, Argentina, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 65.
28- Berry, B.J.L. (1967): Geography of Market Centers and Retail Distribution, Prentice –Hall Inc., Englewood Cliffs.

29- Berry, Brian J.L ., Concling, Edgar C. & Ray, D. Michael, (1987): Economic Geography: Resonource Use, Locational Choices, and Regional Specialization in Global Economy. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc.
30- Bromely, R.J. (1971) "Market in the Developing Countries :A Review" Geography, 56.
31- Bromley, R.J., Symanski, R. and Good, Charles M, (1975). "The Rational of Periodic Market.", Annals of the Association of Amreican Geographers, vol. 65: N0. 4.
32- Bromely, R.J. (1976): "Contemporary Market Periodicity in the Highlands of Ecuador", in C.A. Smith (ed.) Regional Analysis, Vol. 1. Economic System, Academic Press, New York.
33- Bonister D. J., (1983): Transport and accessibility, in Michael. P. (ed); Progress in Rural Geography, Barness and Noble book to towa, New Jeresy.
34- Eighmy, T.H., (1972): "Rural Periodic Markets and the Extension of an Urban System: A Western Nigeria Example.", Economic Geography. Vol., 48:3.
35- Fagerlund, V.G. and R.H.T. Smith (1976): "A preliminary Map of Market Periodicties in Ghana", Journal of Developing Areas, Vol. 4, No. 2, April .
36- Fogg, W. (1932): "The Suq: A Study in Haman Geography of Morocco", Geography, Vol. 17, No. 48, Part 4, December.
37- Ghosh, A., (1981). "Models of Periodic Marketing and the Spatiotemporal Organization of Market Places", The Professional Geographer, Vol. 33:4.
38- Gormsen, E., (1985). "The Role of Market Places in Developing Countries.", In Agricultural Market in the semi-Arid Tropics. Andhar Pradesh, India: ICRISAT Center.
39- Holler, G., (1990). Rural Distribution Channals in west Africa In Findlay, A.M., et al., (eds), Retailing Environments in Developing Countries, Ronan Paddison and John A. Dawson: Routledg, London.
40- Mansory, M.A. (1977). Periodic Markets in the Southwest Region of saudi Arabia: A study in Human Geography., An M.A Thesis Michigan State University.
41- Mikesell, W. Marvin, (1958): The Role of Tribal Markets in Morocco: Examples from Thenorthern Zone, Geographical Review. Vo. 48.
42- Mohmood Aslam, (1977) Statisttical Methods in Geographical Studies, New Delhi.
43- Northam, R.M .,(1975), "Urban Geography" John Wiely, New York.
44- Pinkerton, James R.; E.W. Hassinger, and D.J. O'Brien (1995): Inshopping by Residents of small Communities Rural Sociology, 60(3).
45- Rushton, G., R. Golledge, and W.A. Clark (1967): "Formulation and Test of Normative Model for Spatial Allocation of Grocery Expenditures by a Dispersed Population" Annals Association of the American Geographers, 57.
46- Schweizer, G. (1985): "Social and Economic Change in the Rural Distribution System: Weekly Markets in Yemen Repuplic", In B.R. Pridham (ed) Economy Society and Culture in Contemporary Yemen, London.
47- Skinner, G.W., (1964): "Marketing and Social Structure in Rural China, Part I", The Journal of Asian Studies, Vol. 24, No. 1.